



■ عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

النهج الديمقراطي

٠١٠٤٨ ٠٨٤٢:٢٠٠٤٤



العدد : 673 | من 22 الى 28 أكتوبر 2026 | الثمن: 5 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس | المدير المسؤول: جمال براج | مدير النشر: الحسين بوسحابي | رئيس التحرير: التيتي الحبيب



عمر باعزیز:



سجلت المشاركة نسبة أقل من 20 %، وهي إعلان عن إخفاق النظام مرة أخرى في ضمان مشاركة واسعة، وصيغ العملية بنوع من المصادقية المفقودة...

15

قد تجري الألغام بما لا تشتهي سفن الإمبريالية وتوابعها

11

حكومة بقناع حدائي وأنياب متوحشة

06

المؤسسة التشريعية بالمغرب: لاديمقراطية الإطار الدستوري وأعطاب الآلية الانتخابية



موسم الانتخابات...

09 08 07

كلمة العدد:

انكشاف حقيقة ديمقراطية الواجهة يبرز ضرورة النضال من أجل الديمقراطية الشعبية المباشرة

القوى المناضلة والتي تجاهر بانتمائها العضوي لجهة وجبهة الأغلبية الساحقة المقاطعة لكل آليات ديمقراطية الواجهة. على هذه القوى أن تتحمل مسؤولياتها التاريخية وتبادر بتشكيل كل الأشكال التنظيمية والتنسيقية لحشد صفوف الجماهير المتضررة وتقديم لائحة المطالب الأساسية وبأولويات مدروسة ودقيقة من أجل إبداع جميع الأساليب النضالية الممكنة والمتاحة لفرضها على الدولة وإجبار الحكومة الشبح على الاستجابة لها وفتح الحوار الاجتماعي الحقيقي مع الممثلين الحقيقيين للفئات والطبقات الاجتماعية المتضررة وربط كل ذلك بأفق سياسي يحقق شروط إنجاز الديمقراطية الحقيقية الجديدة، الديمقراطية الشعبية المباشرة التي تعتمد وترتكز على الشرعية الشعبية وفي قلبها أن الشعب هو من يهب السلطة وهو من ينزعها عن كل من أحل بالتزاماته أمام المجالس الشعبية.

والعقارات، وفي نفس الوقت تحقيق الدولة الاجتماعية المبنية على توزيع الثروة على المنتجين الحقيقيين لها. الاعتقاد بأن الحكومة المنصبة منتصف شهر أكتوبر 2026، ستنجز لائحة الوعود التي صرحت بها أمام البرلمان الشكلي هو الإيمان بالأوهام؛ وعلى من يفعل ذلك أن يستيقظ من أحلامه، وأن يعول على نفسه وعلى تضامن وتكاتف بقية الجماهير المسحوقة من أجل الدفاع عن الحقوق وفرض المطالب المعبر عنها من طرف جميع الفئات والطبقات الشعبية المتضررة منذ عقود من الاستغلال والنهب والاحتكار. لقد قاطعت الأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا وبنسبة تجاوزت هذه المرة عتبة 80% هذه المهزلة المسماة انتخابات تشريعية ولقد تحقق بما لا يدع مجالاً للشك أن جميع المؤسسات المنبثقة عن هذه اللعبة المغشوشة لا شرعية شعبية لها ولا ثقة في برامجها ووعودها. إن الكرة اليوم توجد في ملعب

تحقيق المرفق الصحي العمومي الذي يلبي الحاجات الأساسية للمواطنين والمواطنين ذي جودة عالية ومجاني، وكذلك تحقيق السكن اللائق والحفاظ لكرامة المواطنين في المدن والبادي والمربوط بالشبكة الكهربائية والماء والصرف الصحي، وغيرها من الحقوق الأساسية للمواطنين والمواطنين. لا يمكن تحقيق دولة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والحريات السياسية لسبب بسيط، وهو أن هذه الدولة يحكمها دستور يشرعن فصله 31 تنصل الدولة من واجباتها الاقتصادية والاجتماعية. لا يمكن تحقيق الدولة الاجتماعية واليد الطولى للاحتكاريين والاستغلاليين، مطلوبة عن آخرها في نهب الثروات والاعتناء الفاحش في القطاع العام والخاص، وجني المزيد من تراكم الثروات على حساب قوت الجماهير الواسعة. لا يمكن مراكمة الأرباح الفاحشة لكمشة من البرجوازيين الطفيليين وكبار ملاك الأراضي

ها قد انقشع غبار الحملة الانتخابية وتشكلت الأغلبية البرلمانية رغم أنف المقاطعة والمقاطعين للمسرحة. وما قد أعلنت رئيسة الحكومة عن برنامجها الذي تعد بتحقيقه في أفق 2031. كان البرنامج عبارة عن لائحة وعود مستوحاة من الوعود التي خاضت على أساسها الأحزاب المشكلة للأغلبية البرلمانية الحالية حملتها الانتخابية. لم تتناول رئيسة الحكومة مصادر تمويلها والاعتمادات التي سترصدها للوفاء بلائحة الوعود المقدمة أمام البرلمان. إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي ألفنا مثل هذه الخطب وهذه الوعود. إننا ندرك بشكل عميق استحالة تحقيق تلك الوعود المعسولة وعدم قابلية تحقيق ما أصبح الجميع يتغنى به ويردده كإلزام، وهو قيام الدولة الاجتماعية التي تحقق الشغل القار والمدخل الكافي، لضمان العيش الكريم، وتحقيق تعليم عمومي جيد وإجباري لجميع الأطفال والشباب، وكذلك

في الذكرى الأولى لرحيل فقيدنا المصطفى براهيمة

تخليدا للذكرى الأولى لرحيل فقيدنا الكاتب الوطني السابق لحزب النهج الديمقراطي القائد المصطفى براهيمة الذي رحل يوم 13 أكتوبر 2025، نظمت أسرة ورفاق ورفيقات وأصدقاء الفقيد أمسية يوم 17 أكتوبر بالدار البيضاء حضرها إلى جانب أسرة الفقيد ورفاقه واصدقائه والعديد من ممثلي قوى اليسار ومن المنظمات والجمعيات النقابية والحقوقية...، وتضمنت، إضافة لكلمة اللجنة المنظمة كلمات وشهادات ممثلي القوى والمنظمات والذين عايشوا الفقيد عن قرب...، كما تخللتها فقرات فنية ولوحات مسرحية...
نقدم هنا كلمة المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي والتي القاها الرفيق عمر باعزيز نائب الأمين العام للحزب.

كلمة باسم المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي في ذكرى الفقيد القائد المصطفى براهيمة



تصوير : عبدالرحيم عيطونة

تحية تضالية ورفاقية عالية للحضور الكريم
تحية لعائلة فقيدنا الكبير...
في يوم ما؟ ليس كباقي الأيام...
من السنة الفارطة فقد حزب النهج الديمقراطي العمالي والحركة اليسارية التقدمية، واحدا من أهم القيادات السياسية التي وهبت نفسها للتضال من أجل إنجاز مهام التحرر الوطني والمجتمع الديمقراطي على طريق الاشتراكية.

ذات اليوم 13 أكتوبر 2026 كان الخبر /الفاجعة يتوسط لائحة أخبار الفواجع التي توالى في السنة الواحدة وانتشرت بين المناضلات والمناضلين لرموز النضال أعضاء وقيادات في الحزب (بوبكر الخليلشي، عثمان حجي، أحمد ستينو، نورالدين الحطاب، محمد موسوي خالد بلقصير، أحمد عامر، محمد اليسير، والرفيق الحسين لهناوي...). بعد تشييع جنازة الفقيد وبعد تنظيم الذكرى الأربعينية يوم 30 نونبر بالرباط، تحت شعار: المصطفى براهيمة من إلى الأمام إلى حزب النهج الديمقراطي العمالي مسيرة صمود ووفاء للحزب المستقل للطبقة العاملة لم ولن ننسى فقيدنا القائد السياسي والكاتب الوطني السابق لحزب النهج الديمقراطي العمالي

بفقدان الرفيق مصطفى، نكون قد فقدنا قائدا ومعتقلا سياسيا سابقا تدرج في مختلف مناصب المسؤولية منذ شبابه وبداية وعيه بضرورات التنظيم من أجل التغيير سواء في منظمة إلى الأمام المنظمة الماركسية اللينينية المغربية أو في حزب النهج الديمقراطي العمالي... فقدنا تجربة تضالية يسجل لها التاريخ قبل الجميع كيف انطلقت من آلام وآمال الشعب المغربي في ظروف العمل السياسي السري الذي فرضته قيود النظام البوليسي خلال بدايات ونشأة وتطور الحركة الماركسية اللينينية المغربية عموما ومنظمة إلى الأمام. من أجل تأسيس إلى جيل النضال من أجل تمكين مكسب التنظيم السياسي وتطويره وفق متطلبات المرحلة.

للجنة الوطنية المنتخبة من طرف المؤتمر الوطني الخامس التي ظل وفيها بحضور كل أشغالها إلى أن تحتم عليه الغياب جسديا بسبب المرض ويبقى رهن اشارتنا عند الضرورة للاستشارة وتتبع مسار الحزب وهو يخوض معركة البناء المتواصل للحزب المستقل للطبقة العاملة. قد يطول بنا الحديث دون أن نؤفك حقل علينا فقيدنا ورفيقنا الذي لن ننساه كما لن ننساه دروب النضال. غير أننا كما ودعناك بالأمس نعاهدك اليوم على أن نسير ودرب النضال طويل عسير. ختاماً بجدد المكتب السياسي لحزب ن د ع العزاء لكل العائلة ولكل الرفيقات والرفاق.

واسمح لي رفيقنا فقيدنا أن أرتكك كما كان رثاء الشاعر الكبير محمود درويش في حق رفيقه إدوارد سعيد قائلاً:
خذ بيدي أيها المستحيل،
كما تقول الأساطير:
لم ينتصر ليعيش، ولم ينكسر ليموت.
فخذ بيدينا معا أيها المستحيل

عن المكتب السياسي
البيضاء 17/10/2026

شعبنا، لا من أجل أحلامنا الفردية وطموحاتنا الذاتية.
الرفيقات والرفاق أيها الحضور المناضل

من يذكر الفقيد القائد مصطفى براهيمة، يذكر اسهاماته الكبيرة بالأفكار والممارسة في كل واجهات النضال وخاصة منها على المستوى النقابي والسياسي. لقد آمن إلى حد كبير بأن الأفكار غير القابلة للممارسة في الواقع هي من دون شك أفكار خاطئة، وقد كان دائم الحضور في كل أورش التفكير الجماعي، مدافعا عن مبدأ الإقناع والافتتاح. عن حرية التفكير ووحدرة الممارسة. تميز الفقيد بدفاعه المستميت عن الانضباط والالتزام بالعمل الجماعي والنضال الوجدوي... ونكاد نجزم بأن الرفيق قد جعل من مواقف وأطروحات الحزب مواقفه ومرجعياته بعدما كان قد ساهم في بلورتها بشكل جماعي في الندوات والمؤتمرات التي تستحضر اليوم قيمة مساهماته ومستوى الانضباط في تصريف مواقف الحزب والتصريح بها بكل قناعة ووضوح. وذلك من موقعه داخل الكتابة الوطنية نائبا للكاتب الوطني، كاتباً وطنياً لحزب النهج الديمقراطي وعضواً

شبيبة حزب النهج الديمقراطي العمالي: بيان تضامني مع شغيلة التعليم الأولي ضد الهشاشة والتدبير المفوض والقمع.. من أجل الإدماج والكرامة والاستقرار المهني

والاحتجاج، وعن المدرسة العمومية وحقوق العاملين والعاملات بها. إن معركة شغيلة التعليم الأولي ليست معركة فئة مهنية معزولة، بل هي جزء من النضال العام من أجل تعليم عمومي مجاني وجيد، ومن أجل العدالة الاجتماعية وضمان كرامة العاملين والعاملين. فلا يمكن الحديث عن تجويد التعليم وتعميمه دون ضمان الاستقرار المهني والإنصاف الاجتماعي لمن يتحملون مسؤولية التربية والتعليم، ولا يمكن بناء مدرسة عمومية ديمقراطية دون القمع مع الهشاشة والوساطة واستغلال الشغيلة تحت غطاء التدبير المفوض. كل التضامن مع نضالات شغيلة التعليم الأولي! من أجل الإدماج الفوري والشامل في الوظيفة العمومية! لا للهشاشة والتدبير المفوض، لا للقمع والتضييق على الاحتجاج السلمي! عاشت نضالات الشغيلة التعليمية، والنضال مستمر من أجل الكرامة والحقوق والعدالة الاجتماعية! المكتب الوطني
19 أكتوبر 2026

المباشر في الوظيفة العمومية. وبناءً عليه، فإن المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي: • يعلن تضامنه المطلق واللامشروط مع نضالات أستاذات وأساتذة التعليم الأولي، ويدعو إلى مواصلة الالتفاف حول مطالبهم العادلة والمشروعة. • يدبّن التدخل الأمني والمقاربة القمعية في مواجهة الاحتجاجات السلمية، ويطالب بضمان الحقوق القانونية للمحتجين والمحتجات. • يطالب بالإدماج الفوري والشامل لشغيلة التعليم الأولي في أسلاك الوظيفة العمومية، وإنهاء نظام التدبير المفوض والوساطة عبر الجمعيات، بما يضمن الاستقرار المهني والكرامة والحقوق الاجتماعية والمهنية. • يدعو إلى الاستجابة الفعلية للمطالب المادية والمهنية لشغيلة التعليم الأولي، وتحسين الأجور وظروف العمل، ووضع حد لكل أشكال الاستغلال والهشاشة. • يناشد القوى النقابية والحقوقية والديمقراطية والتقدمية، وسائر القوى المناضلة، توحيد الجهود وتوسيع التضامن مع هذه المعركة، دفاعاً عن الحق في التنظيم

وفي هذا السياق، تدبّن شبيبة النهج الديمقراطي العمالي بشدة التدخل الأمني الذي تستهدف احتجاجات شغيلة التعليم الأولي أمام البرلمان بالرباط، يوم الاثنين 19 أكتوبر 2026، وما رافقه، وفق المعطيات المتوصل بها، من مطاردة للمحتجين والمحتجات في شوارع العاصمة، في محاولة لفرض الصمت على مطالبهم العادلة. وتعتبر الشبيبة أن مواجهة الاحتجاج السلمي بالمقاربة القمعية لا يمكن أن تعالج الأزمة، بل تعمق الاحتقان الاجتماعي وتزيد من فقدان الثقة في المؤسسات. كما تطالب بضمان حقوقهم وسلامتهم، وترتيب المسؤوليات بشأن أي تجاوزات. إن شبيبة النهج الديمقراطي العمالي تؤكد أن الاحتجاج السلمي حق مشروع، وأن المطالبة بالشغل القار والاستقرار المهني والحقوق الاجتماعية ليست امتيازاً، بل حق أصيل لا يجوز التضييق على ممارسته. كما ترفض كل محاولات الالتفاف على المطالب العادلة لشغيلة التعليم الأولي أو اختزالها في حلول جزئية ومؤقتة لا تمس جوهر الأزمة، والمتمثل في استمرار الهشاشة والوساطة وغياب الإدماج

بتابع المكتب الوطني لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي بقلق بالغ واستنكار شديد الأوضاع المهنية والاجتماعية الهشة التي تعيشها شغيلة التعليم الأولي، في ظل استمرار نظام التدبير المفوض والوساطة عبر الجمعيات، وما يترتب عنه من غياب للاستقرار المهني، وهشاشة شروط العمل، وحرمان الأستاذات والأساتذة من حقوقهم المشروعة، رغم الأدوار التربوية الأساسية التي يضطلعون بها في بناء شخصية الطفل وتأسيس مساره التعليمي. وإذ تحيي الشبيبة عالياً صمود أستاذات وأساتذة التعليم الأولي، وتثمن معاركهم النضالية المتواصلة دفاعاً عن الكرامة والحقوق، فإنها تعلن تضامنها المبدئي والمطلق واللامشروط مع نضالاتهم ومطالبهم العادلة والمشروعة، وفي مقدمتها مطلب الإدماج الفوري والشامل في أسلاك الوظيفة العمومية، ووضع حد لنظام الوساطة والتدبير المفوض الذي يكرس الهشاشة ويحول قطاعاً حيواً من قطاعات التعليم العمومي إلى مجال لتعدد المتدخلين والوساطة على حساب حقوق الشغيلة ومصلحة الأطفال.

الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع

بلاغ السكرتارية الوطنية ليوم 19 أكتوبر 2026

أجل مناهضة حضور محامي الكيان في المؤتمر الدولي السبعين للمحامين بمراكش. (4) تعلن عزمها؛ -تخليد الذكرى 109 لوعده بلفور المشؤوم الذي شكل محطة مفصلية في التمهد للكنة التي لازالت مستمرة. -تخليد الذكرى الأولى لرحيل الفقيد سيون أسيدون وذلك بنشاط مركزي يوم السبت 7 نونبر القادم بالرباط. -تنظيم يوم وطني تضامني يشمل كافة الفروع والمناطق يوم 29 نونبر 2026 بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. (5) تدعو مكونات الجبهة وفروعها إلى العمل يداً في يد من أجل إنجاح هذه المبادرات وتقوية الجبهة على طريق إسقاط التطبيع والمساهمة في تحرير فلسطين، كل فلسطين.

كما تدارس الاجتماع أنشطة الجبهة، وإذ تشيد السكرتارية الوطنية بانخراط الفروع (25 فرعاً) في الأسبوع الوطني بمناسبة الذكرى الثالثة لطوفان الأقصى فإنها: (1) تعبر عن استنكارها للقمع الذي تعرضت له التظاهرات التي نظمتها الجبهة في كل من طنجة وتطوان والمضيق وأكادير وتؤكد أن هذه الهجمة القمعية المسعورة على الجبهة ستتكسر على صخرة صمود وثبات فروعها وتضامن هياكلها ومكوناتها. (2) تدبّن إمعان النظام المغربي وغرقه في مستنقع التحالف المخزي مع كيان مبنود شعبياً وتعمق عزلته الدولية باستمرار ولا خير يرجى منه لكونه قائم على اضطهاد شعب فلسطين وسرقة أرضه... (3) تدعو سائر هيئات المحامين بالمغرب ومؤسسات المحامين العرب وكل أحرار العالم إلى العمل من

الأكاديمية بين إسرائيل والمغرب في روح اتفاقيات أبراهام». -تصريح رسمي لوزير التعليم الصهيوني بوجود برنامج تعاون تعليمي وثقافي مع المغرب يتضمن مخططاً لتعليم العبرية ببلادنا بمشاركة جهات صهيونية لفتح المزيد من المراكز لتعليم العبرية في المغرب، ولا يندرج هذا ضمن مسار للبحث العلمي المستقل بل الهدف منه هو التأثير على وعي الناشئة وتعميق التطبيع التربوي وتوطيد العلاقات مع الصهاينة. -قيام عدد من الأشخاص في منتصف أكتوبر الجاري بطقوس تلمودية بمنطقة تيزكي التابعة لإقليم طاطا على غرار ما جرى في باب دكالة بمراكش سابقاً. -عقد المؤتمر الدولي للمحامين ابتداءً من 28 أكتوبر الجاري بمراكش بمشاركة وفد عن نقابة المحامين الصهيونية.

عقدت السكرتارية الوطنية للجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع، اجتماعها الدوري، يوم الاثنين 19 أكتوبر 2026، في ظل استمرار نفس الأوضاع، بالنسبة للقضية الفلسطينية، حيث يواصل العدو الصهيوني احتلال حوالى ثلثي مساحة غزة والإبادة الجماعية وأساليب الإغتيالات والإعدامات المدائية والتطهير العرقي والضم والاستيطان ومحاولات التهجير والاختصاصات للمسجد الأقصى والتكثيف بالأسرى... وعلى مستوى بلادنا، رصدت السكرتارية الوطنية، عدداً من الخطوات التي تكرر وتعمق مسلسل التطبيع الرسمي للنظام المغربي مع الكيان الصهيوني المجرم، نذكر منها: -مشاركة جامعات مغربية في المؤتمر الذي نظّمته الكلية الأكاديمية في عسقلان المحتلة يوم 19 أكتوبر 2026، تحت شعار «تعزيز الشراكة

حول الاحتجاجات العمالية والسياسية الرافضة لإسناد تشغيل ميناء شيتاغونغ بنغلاديش إلى شركة أجنبية

تقرير الرفيق ادم روبي

أولاً: خلفية الاتفاق وأهمية الميناء شهدت بنغلاديش خلال أكتوبر 2026 تصاعداً في الاحتجاجات العمالية والسياسية الرافضة لإسناد تشغيل محطة الحاويات «نيو مويرنج» (New Mooring Container Terminal)، التابعة لميناء شيتاغونغ، إلى شركة «دي بي وورلد» (World DP) الإماراتية لمدة 15 سنة.

ويُعد ميناء شيتاغونغ الميناء الرئيسي للتجارة الخارجية في بنغلاديش، إذ يشكل مدخلاً أساسياً للواردات ومركزاً مهماً لصادرات البلاد. وتكتسب محطة نيو مويرنج أهمية خاصة بالنظر إلى حصتها الكبيرة من حركة الحاويات، ما يجعل طريقة تدبيرها مسألة ذات أبعاد اقتصادية واستراتيجية تتجاوز الجوانب التقنية والتجارية.

وبحسب المعطيات المنشورة، وقعت هيئة ميناء شيتاغونغ اتفاقاً امتياز مع الشركة الإماراتية يوم 8 أكتوبر 2026، بهدف تشغيل المحطة وصيانتها. وتؤكد السلطات أن ملكية الأرض والبنية التحتية ستظل للدولة، بينما يتولى التشغيل الأجنبي إدارة العمليات وفق شروط الاتفاق.

ثانياً: طبيعة الاحتجاجات والقوى المشاركة فيها

تأتي هذه الاحتجاجات في سياق تحركات عمالية وسياسية سبقت توقيع الاتفاق، وشملت الاعتصامات والمسيرات والاحتجاجات أمام الميناء وفي العاصمة دكا. وتشارك في هذه التحركات منظمات يسارية ونقابية وطلابية، من بينها الحزب

الشيوعي البنغلاديشي (CPB)، والحزب الاشتراكي البنغلاديشي (BaSaD)، إلى جانب قوى وتنسيقات مناهضة للإمبريالية وتنظيمات مرتبطة بالدفاع عن حقوق العمال. وتتمحور مطالب الحركة حول إلغاء اتفاق الامتياز، والإبقاء على إدارة المحطة تحت إشراف وطني، وضمان الشفافية في تدبير المرفق، وحماية حقوق العاملين ومصالحهم النقابية. كما ترفض التنظيمات المحتجة ما تعتبره توسيعاً لنفوذ رأس المال الأجنبي في البنية التحتية الاستراتيجية للبلاد.

وقد استخدمت الحركة أشكالاً احتجاجية متعددة، من بينها المسيرات بالمشاعل التي رفعت شعار الدفاع عن الميناء ومناهضة الاتفاقات المرتبطة بالمرات الاقتصادية. كما لوحّت التنظيمات العمالية بتصعيد تحركاتها في حال عدم استجابة الحكومة لمطالبها.

ثالثاً: تدخل الشرطة وتصاعد المواجهة في 8 أكتوبر 2026، تزامناً مع توقيع الاتفاق، نظمت قوى يسارية وحقوقية احتجاجاً أمام مقر هيئة الاستثمار البنغلاديشية في منطقة أغارغاون بالعاصمة دكا.

وأفادت تقارير صحفية بأن الشرطة تدخلت لتفريق المحتجين، مع تسجيل اتهامات باستخدام الهراوات وإصابة عدد من المشاركين. في المقابل، قدمت الشرطة رواية مختلفة بشأن ظروف التدخل، معتبرة أن المحتجين عرقلوا حركة المرور.

وقد أضاف هذا التدخل بعداً حقوقياً إلى الحركة الاحتجاجية، حيث لم يعد النزاع مقتصرًا على رفض الاتفاق الاقتصادي، بل

امتد إلى مسألة الحق في الاحتجاج وموقف السلطات من التحركات العمالية والسياسية المعارضة.

رابعاً: المطالب والتطورات التنظيمية للحركة

تتمثل أبرز مطالب الحركة في إلغاء اتفاق إسناد تشغيل محطة نيو مويرنج إلى الشركة الأجنبية، ونشر تفاصيل الاتفاق المالية والقانونية، وضمان عدم المساس بحقوق عمال الميناء، وإخضاع تدبير المنشآت الاستراتيجية لمراقبة وطنية فعالة.

كما طالبت التنظيمات المحتجة بفتح حوار مع الحكومة، وفتحها مهلة للاستجابة لمطالبها، مع الإعلان عن أشكال احتجاجية إضافية، من بينها الإضراب الرمزي عن الطعام، والتهديد بمواصلة التصعيد في حال استمرار تجاهل مطالبها.

وتكشف هذه التحركات عن تقاطع بين المطالب النقابية المرتبطة بمصالح العمال، والمواقف السياسية الرافضة لتوسيع دور الشركات الأجنبية في تدبير المرافق الاستراتيجية، وهو ما منح الحركة طابعاً يتجاوز الاحتجاج المهني المحدود.

خامساً: الدلالات السياسية والاقتصادية الأولية

تعكس هذه القضية خلافاً حول نموذج تدبير البنية التحتية الاقتصادية في بنغلاديش، وحدود الاستعانة بالشركات الأجنبية في تشغيل المرافق الاستراتيجية. فبينما تقدم الحكومة الاتفاق باعتباره وسيلة لتحديث المحطة وتحسين كفاءتها، ترى القوى المعارضة أن إسناد تشغيلها لمدة طويلة يطرَح مخاوف بشأن المصالح الاقتصادية

احتقان داخل المركبين العقاريين بوجدة يخرج النقابة الوطنية للمحافظة العقارية للاحتجاج

توسيع المشاركة الجماعية في الأشكال الاحتجاجية، باعتبارها وسيلة للدفاع عن الحقوق المهنية والاجتماعية، ورسالة مفادها أن معالجة الخلافات لا يمكن أن تتم، من وجهة نظر النقابة، دون تفاعل ملموس مع المطالب المطروحة.

وفي المقابل، يظل فتح حوار جاد ومسؤول بين الإدارة وممثلي الشغيلة مدخلاً أساسياً لتجاوز حالة الاحتقان، شريطة أن يفضي إلى التزامات واضحة وإجراءات قابلة للتنفيذ، بعيداً عن الوعود العامة أو الحلول المؤقتة.

إن الوقفة الاحتجاجية التي شهدتها المركبين العقاريين بوجدة يوم 13 أكتوبر 2026، في ضوء مضامين البلاغ النقابي الصادر في 2 أكتوبر، تعكس مرحلة من التوتر الاجتماعي تستدعي تعاملًا مسؤولاً من مختلف الأطراف.

فالرهان لا يتعلق فقط بإنجاح المحطات الاحتجاجية أو احتوائها، بل يتجاوز ذلك إلى معالجة أسباب الاحتقان، وضمان ظروف عمل لائقة، وصون كرامة المستخدمين، وتعزيز آليات الحوار الاجتماعي داخل المؤسسة.

وبين تمسك النقابة بخيار التصعيد دفاعاً عن مطالب الشغيلة، ومسؤولية الإدارة في التفاعل مع هذه المطالب، يبقى الحل رهيناً بمدى الاستعداد للانتقال من تبادل المواقف إلى إجراءات ملموسة تنهي حالة التوتر وتعيد الثقة إلى العلاقة المهنية.

فإن الرسالة الأساسية التي تحملها هذه الاحتجاجات واضحة:

لا يمكن تحقيق الاستقرار داخل المؤسسة دون الإنصات إلى الشغيلة، والتعامل الجدي مع مطالبها، وربط الحوار بنتائج عملية تحفظ الحقوق وتضمن الكرامة.

تقرير محمد علي



قبل وصولها إلى مرحلة الاحتجاج. ومن زاوية تحليلية، فإن استمرار الاحتقان، إذا لم تتم معالجته بالحوار الجاد والإجراءات العملية، قد ينعكس سلباً على المناخ الاجتماعي داخل المؤسسة، وعلى الثقة المتبادلة بين مختلف الأطراف. لذلك، فإن تجاوز الوضع لا يقتضي الاكتفاء بتدبير أي للاحتجاجات، بل يستدعي الوقوف على أسبابها الفعلية، والاستماع إلى المطالب المطروحة، وتحديد المسؤوليات وفق المعطيات المثبتة.

من خلال بلاغها، دعت النقابة إلى تعبئة المستخدمين والمستخدمات، والمرابطين بالمركبين العقاريين بوجدة، من أجل توحيد الصفوف والاستعداد لإنجاح المحطات الاحتجاجية المعلن عنها، في أفق مواصلة الضغط لتحقيق المطالب.

وتعكس هذه الدعوة توجهاً نقابياً نحو

أيام 8 و13 و15 و20 و22 أكتوبر 2026، من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية عشرة زواياً، في خطوة ترمي إلى الضغط من أجل الاستجابة للمطالب النقابية وتحقيق انفراج في الوضع القائم.

لا يمكن قراءة الوقفة الاحتجاجية بمعزل عن دلالاتها المهنية والاجتماعية؛ فحين يخرج المستخدمون إلى الاحتجاج داخل مؤسسة عمومية، فإن الأمر يعكس، بحسب موقفهم النقابي، وجود مطالب يعتبرونها ملحة ولم تعد المعالجة التقليدية كافية للاستجابة لها.

وتطرح هذه التطورات أسئلة حول ظروف العمل داخل المركبين العقاريين، ومدى توفر الشروط الضرورية لضمان أداء المهام المهنية في بيئة سليمة ومنصفة، فضلاً عن طبيعة التواصل بين الإدارة والشغيلة، ومدى فعالية قنوات الحوار في احتواء الخلافات

في سياق يتسم بتصاعد التوتر داخل المركبين العقاريين بمدينة وجدة، خاض المستخدمون والمستخدمات، إلى جانب الأطر العاملة بهما، وقفة احتجاجية يوم الثلاثاء 13 أكتوبر 2026، من الساعة العاشرة صباحاً إلى الثانية عشرة زواياً، رفعوا خلالها شعارات تنديدية بما وصفوه بالوضعية الكارثية التي تعيشها المؤسسة، مطالبين بالتدخل العاجل لمعالجة الاختلالات التي تؤثر على ظروف العمل والاستقرار المهني والاجتماعي للشغيلة.

وتأتي هذه الخطوة الاحتجاجية في سياق بضالي توطئه من خلال مكتبها المحلي بالمحافظة العقارية بوجدة، الذي سبق أن أصدر بلاغاً بتاريخ 2 أكتوبر 2026، أعلن فيه عن مواقف تصعيدية إزاء ما اعتبره استمراراً لسياسة التسويف والمطالبة، وعدم التجاوب المسؤول مع المطالب المطروحة.

وبشكل البلاغ الصادر عن المكتب المحلي للنقابة الوطنية للمحافظة العقارية بوجدة محطة أساسية لفهم خلفيات الاحتجاجات الحالية. فقد عبر المكتب، وفق ما ورد في البلاغ، عن استنكاره لما وصفه باستمرار سياسة الأذان الصماء والتجاهل غير المسؤول لمعاناة المستخدمين ومستخدمي مصلحة المحافظة العقارية بوجدة، مشيراً إلى وجود اختلالات تستدعي معالجة جدية وعاجلة.

كما أكد البلاغ تشيّد المكتب المحلي بالدفاع عن حقوق الشغيلة وصون كرامتها، معتبراً أن استمرار الوضع القائم يفرض الانتقال إلى أشكال نضالية أكثر تصعيداً، بدل الاكتفاء بالانتظار أو التحويل على حلول لم تجد طريقها إلى التنفيذ.

وفي هذا الإطار، أعلن المكتب المحلي عن تنظيم وقفات احتجاجية أمام مقر العمل

بعض من التماس بين العاملين النقابي والسياسي عبر التاريخ (الحلقة 35) الأمميات السياسية والنقابية بعد الحرب العالمية الثانية (الجزء 6)

الهاشمي كبد

غير أن عمل الأممية العمالية الرابعة على ترجمة مخرجات مؤتمرها الثالث بالسعي إلى بناء أحزاب ثورية فعلية، ووضع تكتيكات ملائمة لتحقيق هذا الهدف في ظل الظروف القائمة ما بعد 1951، قد خلق لها مشكلات موازية تداخلت مع عملية إعادة البناء الأيديولوجي الذاتي وتقاطعت معها، بل وعرقلتها بشدة. وتمثلت معضلتها الرئيسية في التوفيق بين الأفاق الثورية التاريخية وبين استمرار السيطرة البيروقراطية، وبين مفهومها للنهج الستاليني وبين توسعها، وبين برنامجها الاشتراكي وبين الأشكال البيروقراطية للدول القائمة التي أطيح فيها بالراسمالية. وهكذا، لم يمر إلا سنتين على هذا المؤتمر حتى تعمقت واحدت الخلافات داخل الحركة التروتسكية، إذ انتقد التوجه الأقل في صفوف الأممية العمالية الرابعة توجه «بابلو» الأغلب الناقد داخلها كونه عمل على إضعاف استقلالية الأممية، وأمعن في عزو دور ثوري للنهج الستاليني في تناقض مع الطبيعة الطبقة للدول الممتدة من هذا النهج والمصنفة بدول عمالية مشوهة(1). وقد عجلت هذه الخلافات السياسية العميقة بالانقسام التاريخي الذي شهدته هذه الأممية في 1953، حيث انشقت الحركة التروتسكية العالمية إلى تيارين منفصلين ومتنافسين، من جهة الأمانة الدولية للأممية العمالية الرابعة بقيادة ميشيل بابلو وإرنست ماندل، وضمت غالبية الفروع الأوروبية، ومن جهة أخرى اللجنة الدولية لهذه الأممية التي تشكلت من قبل التروتسكيين الأثوذكس المناهضين للبابولية (Pablisme)، وكمثل مكوناتها الأساسية في حزب العمال الاشتراكي بالولايات المتحدة بقيادة جيمس بي. كانون، ورابطة العمل الاشتراكي ببريطانيا بقيادة جيرري هيلي (Gerry HEALY)(a)، والمنظمة الشيوعية الأممية بفرنسا بقيادة بيير لامبر (Pierre LAMBERT)(b).

وعقب انقسام 1953، اشتغلت الأممية العمالية براسين حيث ادعت الأمانة الدولية لهذه الأممية شرعية واستمرارية تمثيل التنظيم الأممي التروتسكي، وعقدت المؤتمر العالمي الرابع في 1954، والمؤتمر العالمي الخامس في 1957، متمسكة خلال هذين الاستحقاقين التنظيميين بإبلاء الأولوية القصوى لسياسة «الاحتراقية العميقة»، بينما عملت اللجنة الدولية لتلك الأممية كآلة غلني مناهض للبابولية، ومحافظ على النموذج التروتسكي الأثوذكسي القائم على بناء أحزاب طليعية مستقلة. غير أن عوامل جيوسياسية برزت ابتداء من 1956 على الساحة الدولية لتقف وراء التقارب بين فصلي الأممية العمالية الرابعة، لإسما «أقول النهج الستاليني» وتداعيات الانتفاضة المجرية، وحركات التحرر الوطني، والثورة الكوبية. فقد استنتجت الأمانة الدولية، من النهج الخروتشوفي، نسبة إلى نيكيتا خروتشوف (Nikita KHRUSHCHEV)(c)، ومن تدخل الجيش الأحمر في المجر، «صحة» الانتقادات التروتسكية للنهج الستاليني»، مما دفعها إلى التراجع عن سياسة الانخراط في الأحزاب الشيوعية والنقابات المتأثرة بالخطين النظري والسياسي للحزب الشيوعي السوفيياتي، والإقتراب أكثر من الموقف الأثوذكسي المناهض للنهج الستاليني الذي تبنته اللجنة الدولية(2). وأبدى فصلاً الأممية تأييداً حماسياً للنضال المناهض للاستعمار، وقد ركزا، على وجه الخصوص، اهتمامهما بشكل كبير على حركات حرب العصابات وحركات التحرر الوطني في الجنوب العالمي. واعتبر المحفز الحاسم وراء التقارب تقاطع الفصيلين حول تصنيف حكومة فيدل كاسترو كونها «دولة عمالية مشوهة» نشأت دون وجود حزب عمالي طليعي تقليدي(3). وبحلول السنة الأولى من ستينيات القرن العشرين، ارتقى التعاون الرسمي بين الجناحين

المتنافسين للأممية العمالية الرابعة إلى اندماج بنائهما في العديد من البلدان من قبيل التشيلي والهند واليابان، ليشكل الجناحان لجنة متساوية الأعضاء رسمية كلفت بصياغة برنامج مشترك وتنظيم مؤتمر عالمي في أفق 1963. ومع ذلك، وقبل مؤتمر إعادة التوحيد ل 1963، عادت السيرة الانشقاقية إلى الحركة التروتسكية الأممية. فقد انفصل خوان بوساداس (Juan POSADAS)(d) عن الأمانة الدولية للأممية العمالية الرابعة ليشكل هو وأتباعه المكتب الخاص لأمريكا اللاتينية تحت اسم تيار «البوساداسية» (Posadisme). كما جرى تهميش ميشيل بابلو نفسه تدريجياً وإبعاده عن مركز القيادة. وكان ثمن مساعي إعادة التوحيد أيضاً، أخترق انقسام حاد لصفوف اللجنة الدولية لهذه الأممية، إذ عارضت كل من رابطة العمل الاشتراكي البريطانية، والمنظمة الشيوعية الأممية الفرنسية، بشدة التقارب السياسي بين اللجنتين.

ووقفت وراء انفصال بوساداس عن الأمانة الدولية للأممية العمالية الرابعة عدة خلافات جوهرية كانت تتعلق بالسياسة والاستراتيجية والقيادة. فقد انصب خلافه الأول حول الحرب النووية، إذ تبني وجهة نظر متطرفة ترى أن شن الاتحاد السوفياتي لحرب نووية استباقية أمر ضروري وحتمي للقضاء على الإمبريالية الأمريكية وإطلاق شرارة الاشتراكية العالمية، وهو موقف وضعه في صدام مع قيادة الأمانة السالفة الذكر(4). وكان مبعث الخلاف الثاني توتراته مع القيادة المشار إليها للتو واستيائه منها، حيث أحس هو وكوادر أمريكا اللاتينية بأن هذه القيادة، التي كان يهيم عليها منتسبو الحركة التروتسكية الأوروبيون، صار ينتفي عنها الإيمان بالثورة العالمية والوثوق فيها، وأصبحت عاجزة عن فهم الحركات الفعلية للجماهير في المناطق المستعمرة وشبه المستعمرة، فضلاً عن تعاملها مع فروع أمريكا اللاتينية بدونية وبيرة استعلائية(5). وتركز الخلاف الثالث حول تغير التحالفات في ظل التباعد الصيني-السوفياتي، فبينما مالت قيادة الأمانة الدولية إلى مواقف مغايرة بشأن النهجين الخروتشوفي والتيتوي، نسبة إلى تيتو، في مسعى تعزيز جهود إعادة التوحيد، شرع بوساداس في تقريب مواقفه بشكل متزايد من الحزب الشيوعي الصيني، بقيادة ماو تسي تونغ، وبدأ يكبل الانتقادات للقيادتين بكل من موسكو وبلغراد(6). ويمكن اعتبار إقصائه من مركز قيادي ضمن الأمانة الدولية للأممية العمالية الرابعة نقطة خلافة عجلت بإنشائه للأممية العمالية الرابعة البوساداسية(7).

وبدت الخلافات تطفو في صفوف اللجنة الدولية للأممية العمالية الرابعة بعد ست سنوات من نشأتها، حيث كان محركها الرئيسي أطروحات نظرية وبرنامجية متمحورة حول المسار الصحيح للحركتين الثورية والتحررية الوطنية، وحول «التحريفية البابولية»، ليحتدم الصراع داخلها مع التقارب المرصود بين حزب العمال الاشتراكي الأمريكي المنتسب إلى هذه اللجنة والقيادة المتنفذة للأمانة الدولية لهذه الأممية. ولقد انفجر الصراع داخل اللجنة الدولية حيال الموقف من الثورة الكوبية والكفاح التحرري من الاستعمار ومن الإمبريالية، فبينما اصطفت قيادات حزب العمال الاشتراكي الأمريكي والأمانة الدولية لتتقاطعاً في تقييم لهذه الثورة ولذالك الكفاح، طارحتين أن حركات التحرر الوطني أو حركات حرب العصابات ذات الطابع البرجوازي الصغير يمكنها أن تفضي إلى بناء أنظمة عمالية بشكل عفوي ودون وجود حزب ثوري واع، ومؤيدتين للنهج الكاستري (Castrisme)، ومعتبرتين إياه إثباتاً لحقيقة ثورة أنجزت دون وجود حزب طليعي ماركسي، وجهت كل من رابطة العمل الاشتراكي البريطانية والمنظمة الشيوعية الأممية الفرنسية انتقادات حادة لهذه المواقف، واصفة إياها بأنها

«انطباعية برجوازية صغيرة»، حيث جادلنا بأن مهادنة الوطنيين البرجوازيين، مثل فيدل كاسترو، من شأنها أن تقلل من الضرورة الجوهرية لبناء أحزاب تروتسكية أصيلة داخل الطبقة العاملة، وأخذنا عن حزب العمال الاشتراكي الأمريكي بأن تنبيه للنهج السالف الإشارة بعد استسلاماً للبرجوازية الوطنية الصغيرة وأفتقاراً إلى المبادئ التروتسكية الأثوذكسية(8). ومن العوامل التي أججت الصراع كذلك داخل اللجنة الدولية تطبيع حزب العمال الاشتراكي الأمريكي مع النهج البابولي (Pablisme) في مسعى إعادة الوحدة الاندماجية. فقد أصرت كل من رابطة العمل الاشتراكي البريطانية والمنظمة الشيوعية الأممية الفرنسية على أن إعادة التوحيد الحقيقية لا يمكن أن تنجز إلا من خلال إدانة صريحة وشاملة «للانحرافات» «البابولية»(9). وحري بالذكر أن الخلاف امتد أيضاً إلى صفوف حزب العمال الاشتراكي الأمريكي، حيث عبرت ألقاباً ضمن هذا الأخير بدورها، من قبيل التيار الثوري، عن معارضتها لخطوة التقارب، مما أدى إلى تطهير هذا التيار في بنيات الحزب المشار إليه للتو.

وهكذا، فبفعل التناقضات المخترقة للخطط السياسية والبرنامجية والتنظيمية لمكونات الحركة التروتسكية بجل بقاع العالم، ظل شعار توحيد «جميع التروتسكيين» حبراً على ورق. ولم تكن إعادة الوحدة الاندماجية لبقايا الأمانة واللجنة الدوليتين للأممية العمالية الرابعة، والتي خرج بها مؤتمر 1963، إلا جزئية، لتتقوى الحركة التروتسكية العابرة للحدود الوطنية متشردمة على الدوام، ولتجهض في نهاية المطاف الآمال العريضة التي علقها ليون تروتسكي على بناء أممية عمالية رابعة بديلة للأممية العمالية الثالثة.

(يتبع)

مراجع:

- James P. CANNON, Open Letter to (1) Trotskysts Throughout the World, «The Militant» Magazine, November 16, 1953
- Le Secrétariat International de la IVème Internationale, Thèse intitulée « Montée, déclin et chute du stalinisme » débattue lors du Cinquième Congrès Mondial de la IVème Internationale, Revue « Quatrième Internationale », Volume 15, n° 7-10, décembre 1957
- Le Secrétariat International de la IVème Internationale, « Mobilisons-nous pour la défense de l'État ouvrier de Cuba », Revue « Quatrième Internationale », Volume 18, n° 12, Octobre - Décembre 1960
- Guillermo ALMEYRA, Anaté ALMEYRA, (4) and Adolfo GILLY, A Critical Assessment of the Former Latin American Bureau Tendency within the Fourth International, (Translated in english by Nicolas ALLEN), Marxists Internet Archive, April 9, 2018
- idem (5)
- Robert Jackson ALEXANDER, Posadista (6) Fourth International, International Trotskyism, 1929-1985, Duke University Press, 1991
- idem (7)
- Pierre LAMBERT avec la collaboration (8) de Nicole DOREY et Pierre ROY, Quelques enseignements de notre histoire, Paris, Editions Céliu, 1970
- idem (9)
- (a) ناشط سياسي تروتسكي بريطاني من أصل إيرلندي (1913-1989). انضم إلى الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى، لكنه تركه لينضم إلى «مجموعة المناضل» التروتسكية في 1937. غادر المجموعة لاحقاً ليصبح أحد مؤسسي «رابطة العمال الدولية». ورغم معاناته من صعوبات في تواجده ضمن الرابطة، إلا أنه ساهم في دمج هذه الأخيرة مع الرابطة الاشتراكية الثورية لتشكيل الحزب الشيوعي الثوري. غير أنه بدأ يتقرب أكثر من قيادة الأممية العمالية الرابعة، وقد شجعت على تشكيل فصيل خاص به وضمه إلى حزب العمال البريطاني. وفي

1950، كللت جهوده بالنجاح حين صوت الحزب الشيوعي الثوري بحل نفسه والاندماج في فصيل هيلي. وفي 1953، انضم هيلي إلى اللجنة الدولية المنشقة عن الأممية العمالية الرابعة، وسرعان ما أصبح من أحد قادتها. وبعد ست سنوات من تزعمه لهذه اللجنة واستقطابه لعدداً كبيراً من الأعضاء السابقين في الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى الذين أصبحوا نخبة أمل إزاء النهج الستاليني، باشر في 1959 إلى تأسيس «رابطة العمل الاشتراكي» ضمن الحزب العمال البريطاني، غير أن هذا الأخير عمل على التضييق على هذه الرابطة. وفي 1973، تحولت الرابطة لتصبح حزب العمال الثوري. وقد عاش هذا الأخير، تحت قيادة جيرري هيلي، على إيقاع خلافات داخلية بلغت حد مؤاخذته بانتهاكات أخلاقية جسيمة، لينت طرده من هذا الحزب في 1985.

(b) شخصية محورية في التيار التروتسكي الفرنسي (1920-2008). انضم إلى منظمة الشباب الشيوعي في سن مبكرة، لكن سرعان ما طرد منها لمعارضته النهج الستاليني. وقد انجذب نحو الحركة التروتسكية في أواخر ثلاثينيات القرن العشرين. وخلال الحرب العالمية الثانية والاحتلال النازي لفرنسا، عمل في السرية، حيث حافظ على استمرارية الشبكة التروتسكية المخبورة مع مواصلة نشاطه في التنظيم النقابي. وفي أعقاب الحرب، صار قائداً بارزاً للحزب الشيوعي الأممي الفرع الفرنسي للأممية العمالية الرابعة. وبعد انفصاله عن هذه الأخيرة في 1953 رفضاً لاستراتيجية الاختراقية، ابتدع نهجه الخاص الذي يطرح تبني العقيدة الماركسية اللينينية الصلبة وغير المسامحة والدفاع عنها. ولم يكتفي بالعمل ضمن حزب ثوري علني، بل ركز قواه داخل صفوف الطبقة العاملة المنظمة، حيث بنى شبكة واسعة النفوذ داخل المركزية النقابية القوة العمالية التي تعد أحد أكبر المراكز النقابية بفرنسا. أعاد تسمية حركة، وأعاد هيكلتها مراراً لتواكب المشهد السياسي المتغير، فقاد منظمته الشيوعية الأممية، ثم هيمناً لاحقاً على فصائل رئيسية داخل حزب العمال الفرنسي، ليخوض في 1988 الانتخابات الرئاسية الفرنسية، لكنه مني بخيبة أمل مذلة إذ لم تتجاوز نسبة الأصوات التي حصل عليها 0,39 % من الكتلة النخبة. وقد كان لنهجه تأثير كبير على فاعلين كبار في الساحة السياسية الفرنسية أخرجهم جان لوك ميلونشون رعيم تكتل «فرنسا الأبية».

(c) زعيم سياسي سوفياتي (1894-1971)، كان قريباً من المناشفة ولم ينضم إلى البلاشفة إلا في 1918. وتدرج في المناصب داخل الحزب الشيوعي السوفياتي، بدأها بانتخابه، في 1925، أميناً لفرع هذا الحزب بمنطقة «رايكوم». وأصبح، في 1934، عضواً في اللجنة المركزية للحزب. ورجت عنه أخبار بالمشاركة في الحملة التطهيرية التي قادها ستالين في صفوف الحزب. وانتخب، في 1938، رئيساً لجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية. وخلال الحرب العالمية الثانية، عمل منسقاً بين ستالين والقادة العسكريين في جبهات القتال، فضلاً عن مشاركته الميدانية في معركة ستالينغراد المشهورة. وعقب الحرب، استدعي لشغل منصب مستشار لستالين. وبعد وفاة هذا الأخير في 1953، تولى مهام السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب. وخلال المؤتمر العشرين للحزب المنعقد في 1956، انتقد الحملة التطهيرية التي قادها سلفه. وإن سجلت له شعبية خلال أواخر خمسينيات القرن العشرين لإسما ريادة الاتحاد السوفياتي في تكنولوجيا غزو الفضاء وفي صناعات أخرى عسكرية ومدنية سياسات خارجية داعمة لحركات التحرر الوطني ولقوى مناهضة للإمبريالية، فإن سياساته الداخلية، التي استهدفت تحسين حياة المواطنين العاديين، غالباً ما كانت غير فعالة، لا سيما في قطاع الزراعة. وبحلول أوائل ستينيات القرن العشرين، تراجع نفوذه داخل الكرملين جراء إخفاقاته في السياسة الداخلية وطريقة تعامله مع أزمة الصواريخ الكوبية، مما أدى إلى إطياعه به من قيادة الاتحاد السوفياتي في 1964.

(d) تروتسكي أرجنتيني (1912-1981)، كانت بداياته السياسية الانخراط بحزب العمال الاشتراكي الأرجنتيني، ثم الانحاق بحزب الثورة الاشتراكية الأرجنتيني. وقد انضم هذا الأخير إلى الأممية العمالية الرابعة في 1941. كما تولى تنظيم مكتب أمريكا اللاتينية التابع لهذه الأممية. وعند انقسام هذه الأخيرة في 1953، انحاز هو وأتباعه إلى أمانتها الدولية. لكن، بحلول 1959، دخل في خلافات مع قيادة تلك الأمانة. واكتسب، بكوبا، هو وتياره، المعروف باسم حزب العمال الثوري التروتسكي، أهمية بفضل الثورة الكوبية. غير أنه، سرعان ما دبت الخلافات بين التيار وقادة الثورة، في 1961، حول استعمال القوة لتحرير القاعدة العسكرية الكائن بخليج غوانتانامو من الاحتلال الأمريكي، لينت لاحقاً حظر فرع الأممية البوساداسية بكوبا. وقد لعب دوراً رئيسياً، بمعية رفاقه من التيار البوساداسي، في إنشاء الأممية المشار إليها للتو في 1962، حيث طورت خلال مسارها، وفق الطرح البوساداسي، مفهوماً تنظيمياً خاص بها، اختلف جوهرياً عما كان سائداً في بقية أطراف الحركة التروتسكية. وكان له، من ناحية الإنتاج النظري، عدة مؤلفات. فقد ألف، في تصنيف أنظمة الكتلة السوفياتية وبقية الأنظمة الاشتراكية الأخرى كتاباً تحت عنوان «الدولة الثورية». غير أن أكبر كراس صدر له كان بعنوان «الأطباق الطائرة، وعملية المادة والطاقة، والعلم والاشتراكية» والذي سرد فيه نظرياته حول الأجسام الطائرة المجهولة والحياة خارج كوكب الأرض.

حكومة بقناع حدائي وأنياب متوحشة

كريم لحسن

لفهم وتوضيح الوضعية السياسية الراهنة بالمغرب لابد من ربطها بالسياق العام للمسار الاقتصادي والسياسي للدولة باعتبارها دولة في أزمة دائمة منذ بداية استقلالها الشكلي إلى غاية الوقت الراهن، حيث تتخبط في أزمتات اقتصادية بنيوية بارتباطها الكلي بال رأسمال الإمبريالي الذي أقحمها ودفعها إلى المسار الحالي الذي تطورت مراحله للأسوأ؛ لأن الدولة المخزنية مصرة على المضي قدما وملتزمة بالاختيارات الفاشلة التي أصبحت هي البرامج التي توجه منحى الاقتصاد وموازاة معه المنحى السياسي. فهي ترفض التغيير وبأي ثمن، ولعل الحالة التي وصلت إليها الآن تعبر عن خطورة بالغة كأنها دخلت في نفق يصعب الخروج منه وهو فخ النيوليبرالية الذي نصب لها، بحيث لا يسمح بالإصلاح أو بالتجاوز أو بالخروج منه في ظل الشروط الراهنة. فكل الشعارات التي رفعت سابقا لم يتحقق منها شيء والوضع لا يزال على حاله إلا فيما هو مرتبط بالحلقات النيوليبرالية في الجانب الشكلي منه، أو بالجانب المرتبط بالنهب والاستغلال فكل المؤشرات والمعايير المثبتة حاليا تبين الفشل الذريع على كل المستويات: نسبة العجز الحاصلة في ميزانية الدولة تتوسع سنة بعد أخرى وتراهن على الدين الخارجي والداخلي وأن مؤشر النمو متوقف وحجم الدفعات في الميزان التجاري مع الخارج لا يحقق الاستقلال الاقتصادي أو السيادة الاقتصادية، لأنه مرهون بالمؤسسات الإمبريالية التي تضخ فيه جرعات لاستمرار الحياة الاقتصادية في حدها الأدنى، وهذا المعيار وحده كاف لتحديد طبيعة ونوعية الاقتصادي المغربي باعتباره اقتصادا تبعا وضعيفا ولا يمكن أن ينتج الثروة على المستوى الوطني، ولا يمكن أن يحقق التنمية وينطبق عليه حكم أنه اقتصاد في خدمة المال الرأسمالي والشركات الكبرى التي تنهشه. فكلما ازداد الفشل تتوسع الخوصصة في ما تبقى من القطاع العام وترفع القيود عن الشركات من أجل التغلغل في الاقتصاد ونهبه وتعمل الدولة أيضا على إعادة تنظيم المجتمع على قاعدة الأيديولوجية النيوليبرالية التي تهدف إلى إضعاف وخفض

القوة الاجتماعية والسياسية والأيدولوجية، لأن حجم الضغوط الخارجية للقوى الإمبريالية يدفعها إلى المزيد من الانفتاح والارتباط معها، وفي هذا إرضاء لهذه القوى لأن الدولة وصلت إلى الحلقة الضعيفة التي هندستها المؤسسات الإمبريالية وبالتالي سقوطها في فخ القوى الإمبريالية حيث وقعت تحت التأثير الأخطر المتمثل في تعمق الأزمة الاقتصادية التي تؤثر في طبيعة الدولة اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا. فالأقتصاد يقود ويوجه السياسة حيث انكمش دور الدولة كفاعل اقتصادي واجتماعي وسياسي وانحصرت قدرتها على التغيير من الواقع المتأزم بحكم أن السوق هو المنظم والموجه للسياسة، وأيضا هو من ينتج الثروة ليستحوذ عليها وهذا ما تتسم به حاليا الهيكلية الاقتصادية والإدارية والسياسية وما يعبر عليه بلغة تضارب المصالح، لأن الرأسمال تمكن أشد التمكين من المؤسسات السياسية والإدارية القائمة بواسطة الأذرع السياسية المشكلة من أحزاب اليمين والأحزاب ذات الأيديولوجية النيوليبرالية داخل المجتمع وهو ما تعمل عليه النيوليبرالية بشكل مستمر لتفكيك البنيات المقاومة والأيدولوجية ذات الجذور والهوية الوطنية.

النيوليبرالية كنظام اقتصادي تشغل وتتصرف أيضا كنظام سياسي وثقافي من خلال قمع القوى غير المرتبطة بالسوق كما يقول تشومسكي، فالرأسمالية البرجوازية تحقر الديمقراطية والحركات الاجتماعية التي تشكل القوة الشعبية داخل الدولة التي تدفع بتعبيراتها التنظيمية الحزبية والنقابية والجمعية إلى مجال الصراع الطبقي والنضال السياسي مع الرأسمال المهيمن بكل أشكاله، وهو ما حصل ويحصل داخل الدولة المغربية التي وصلت إلى مستوى غير محسوب من الضعف الداخلي والخارجي: فعلى المستوى الداخلي تم إضعاف القوى الاجتماعية عبر مسلسل طويل يبدأ من الاستقلال الشكلي وصناعة الأحزاب الإدارية (المخزنية) لمساعدة النظام على تنظيم البنى الاجتماعية سياسيا وثقافيا لترسيخ نظام الحكم المطلق وتشكيل بديل للأحزاب القوى السياسية المعارضة وبالموازاة مع الوضع السياسي تسود أزمة اقتصادية بنويوا ينتج عنها الفقر

والتخلف والبطالة وعجز الدولة في توفير الخدمات العامة للشعب من صحة وتعليم ونقل ومن بنات وتجهيزات أساسية وتحقيق التنمية المتكافئة في المناطق المهمشة والجبيلية التي تعتبر مصدرا لإنتاج الثروات المنجمية والمعدنية. أمام كل هذه المؤشرات والأوضاع تنشر الدولة الذعر السياسي في صفوف الشعب عن طريق تكثيف الاعتقال في صفوف المحتجين والنضالات الجماهيرية المعارضة لسياسة الدولة الداخلية والخارجية، وتشديد المراقبة على المجتمع وقمع حرية الرأي والصحافة. كما تم التراجع على كل القوانين الإيجابية ونسخها بأخرى تحد من مراقبة المجتمع المدني للدولة ووضعه تحت المجهر. إن هذا المنحى الخطير الذي وصلت إليه الدولة المغربية هو في الحقيقة مهندس له سلفا من طرف القوى الإمبريالية ومؤسساتها لدفع الدولة للاستخدام بالداخل والذي يتمثل في التوتر الدائم مع حركات المجتمع بشكل عام وإلى الفشل لسلب المنجزات التي تحققت بنضالات الجماهير الشعبية وقواها الحية وأيضا بالعمل على إنها الأوضاع الداخلية المتماصرة لبعثرة وتفكيك عوامل القوة المجتمعية وبالتالي إفراغ الدولة من المضمون الوطني والهوياتي والأيدولوجي وهي الحالة التي تعيشها الدولة الآن لتصبح عرضة للتدخلات الخارجية. إن الشعارات القوية التي سوقتها الدولة مدعومة من القوى الإمبريالية بكونها قوة جيوسياسية ودولة رائدة تحولت إلى ضغوطات خطيرة على المستوى الخارجي الذي يهدد الدولة والمسكوت عنه يتجلى في التغلغل الصهيوني داخل مفاصل الدولة، والتطور السريع في الهيمنة الداخلية يأتي في سياق فشل الدولة وضعفها مما يكرس عمق الارتباط بهذه القوى من أجل الحماية أو ضمانة الاستقرار وبداية وتكرار مرحلة الوصاية.

الوضع العام السياسي والاقتصادي للدولة بكل تعقيداته وخطورته هو ما يحدد على ضوءه وتبنى هندسة الحياة السياسية حاليا، حيث يتم إعادة إنتاج الإنتاج ليس إلا، لأن انكماش دور الدولة أضعف قدرتها على تغيير الأوضاع فالمسار السياسي الآن على ضوء الانتخابات البرلمانية كعملية سياسية والحكومة التنفيذية

الناجمة عن هذه العملية لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تحقق التغيير لعوامل كثيرة، لأنها تعتمد على أحزاب اليمين (حزب الاستقلال والمخزن) (الأصالة والمعاصرة) وأحزاب اليسار السابق (التقدم والاشتراكية، الاتحاد الاشتراكي) التي تتبنى بدون تردد السياسات النيوليبرالية بكل برامجها وهذا التوجه له انعكاس كبير على الطبقات الكادحة والفقيرة، حيث أصبحت أغلبية الشعب خارج العملية السياسية وتبينها نسبة المقاطعة لهذه المسرحية السياسية؛ إذ لم يبق أي معنى للنقاش السياسي بالنسبة للجماهير الشعبية لأن السياسة على طريقة الدولة فقدت معناها ولم تعد تصلح لشيء إلا للأغنياء، هذه هي الديمقراطية البرجوازية، ديمقراطية شكلية لأنها أبعدت الشعب عنها باعتباره طرفا غير معني بالقرارات السياسية والاقتصادية أو في المراقبة والمعارضة أو النقد، إنها هندسة الأوليغارشيا لا تحتل أي مراقبة شعبية وهو ما يتجلى في قمع كل حركة احتجاجية بعدما وضعت الدولة لنفسها القوانين التي تسمح لها باحتلال الفضاء العام كليا ومنع النضال الجماهيري الشعبي، إنها ديكتاتورية البرجوازية التي تمارسها على الشعب بمؤسسات صورية، إنه تنظيم المتناقض بين أدوار هذه المؤسسات والحكومة المشكلة في علاقتها بالدولة المتحركة في كل شيء، لأنها هي روح السياسة والاقتصاد والحكومة كآلة تنفيذية لقرارات الدولة الأوليغارشية الصادرة عن هذه المؤسسات الشكلية، ومن سخريه التعليق هو إعادة إحياء وتصميم تجربة تاريخية فقدت شرعيتها (أحزاب الكتلة الوطنية) تم استحضارها كقوة مساعدة للدولة المخزنية لتمرير القرارات السياسية الاقتصادية الخطيرة التي تبين استمرار الدولة في سياستها اللاشعبية واللاوطنية بغطاء ينسب زورا لقوى وطنية فقدت شرعيتها التاريخية وداخل القوى الشعبية، لأن هذا التكتل السياسي (المخلوق السياسي) لا يملك برنامجا وتصورا مستقلا عن الدولة، فقد تم توظيفهم كمادة لتلحيم النقوب المخزنية ولصيانة محدودة، وبهذه الحلول السياسية انتهت المسرحية حول من يعارض من وخلف الستار بقايا العملية السياسية لتؤدي دور الكومبارس.

المؤسسة التشريعية بالمغرب:

لديمقراطية الإطار الدستوري وأعطاب الآلية الانتخابية

نخص ملف العدد للسلطة التشريعية في المغرب، وذلك ارتباطا بالحدثين اللذين عرفتهما بلادنا خلال شهري شتنبر وأكتوبر، وهما الانتخابات التشريعية وافتتاح الدورة الأولى لمجلس النواب الذي أفرزته تلك الانتخابات. وقد سبق للجريدة أن تناولت في أعداد سابقة في سياق تنظم الانتخابات التشريعية مجريات هذه الانتخابات خاصة في العديدين 669 و670. وفي سياق الحدث الثاني أي افتتاح الدورة الأولى لمجلس النواب يهتم ملف هذا العدد بالمؤسسة التشريعية المخزنية. هذه المؤسسة التي لن تكون إلا نتاجا لطبيعة دستور يفقد للشرعية الشعبية والشرعية الديمقراطية، باعتباره دستورا ممنوحا لم يوضع من طرف الشعب، ولم يتم إنجازه وفق المسارات الديمقراطية المؤسسة للأطر الدستورية. كما أنها هذه المؤسسة التشريعية المخزنية في كل ولايتها التشريعية منذ سبعينيات القرن الماضي هي إنتاج وإخراج مخزني متكامل الأركان، بدءا من دستور ممنوح إلى التسجيل في اللوائح الانتخابية التي تضم الموتى والغائبين، إلى غاية حمل صناديق التصويت للعبث فيها وفق مشيئة المخزن وإعلان النتائج، مروراً بحمل حقائب « صيكان » (مثل صاك الأصالة والمعاصرة في طنجة) مملوءة بأوراق تصويت معدة سلفا لصالح « متأصل » أو « معاصر » أو « مترشح حر » أو لكل من يريد المخزن إقامة مريحة له، لخمس سنوات، في قبة شارع محمد الخامس بالرباط.

إن الإطار الدستوري المؤسس للبرلمان عموما وللمجلس النواب خاصة، والآليات الانتخابية المعتمدة، والأساليب المستعملة للتحكم فيها ومنها إشراف أم الوزارات على العملية، يجعل البرلمان غرفة تسجيل لما يقره النظام المخزني، ومجال تنازع مسرحي بين الكائنات التي وضعها المخزن فيه، وتعرضها وسائل الإعلام العمومي للإهراء و« تعمار الشوارع »، وليخرج المجلس بقرارات أغلبها لا تتماشى ومصالح الجماهير الشعبية. وتاريخ مجلس النواب ملئ بأمثلة من القرارات اللاشعبية التي صدرت من قبة شارع محمد الخامس لتجهز حتى على أبسط المكاسب التي حققها الشعب المغربي بفضل نضالات أبنائه وتضحياتهم منذ بداية الاستقلال الشكلي.

هذه الصورة الحقيقية المصغرة لمجلس تشريع المخزن نحلها بقراءة ملموسة لواقع هذا المجلس من خلال ثلاثة محاور يتعلق الأول بقراءة « لاختصاصات التشريعية » لمجلس النواب حسب الدستور الممنوح، ونردفها بتشخيص لمجريات الانتخابات التشريعية الأخيرة كألية للتحكم في التشكيل غير الديمقراطي لمجلس النواب، ونختتم هذه المحاور بالموقف الشعبي من الانتخابات أي المقاطعة العارمة حيث لم يصوت فيها سوى 17% من الشعب المغربي، وهو أمر بالغ الدلالة على الموقف الشعبي من هذه المهزلة.

انتخابات 23 شتنبر 2026 في المغرب:

برلمان بأية سلطة تشريعية وبأية استقلالية؟

بمناسبة الانتخابات التشريعية الأخيرة أثير الجدل من جديد حول الصلاحيات المخولة للبرلمان المغربي، وهل يمكنها أن تسمح بإمكانية التغيير من داخل المنظومة السائدة نفسها؟

عبد السلام الباهي

وتجعل رقابته هامشية ومحدودة. 3/ الانتخابات نفسها، التي تعتبرها الديمقراطية الليبرالية ألية ذات أهمية بالغة، هي في واقع المنظومة الانتخابية المخزنية السائدة في المغرب، تفرز آليات فاسدة وغير ديمقراطية، مثل ظاهرة التزكيات التي أصبحت بمثابة تصفيات بمعايير غير ديمقراطية، وتؤدي إلى إقصاء جزء من المرشحين قبل وصولهم إلى صناديق الاقتراع. بل وتحويل الأصوات إلى سلع تباع وتشتري، مما يوظف في سبيل تجنيد الأتباع، وتكريس تحكم العلاقات الزبونية. وتضاف إلى ذلك التحالفات الهجينة غير المدنية، التي توظف فيها الأحزاب الإدارية made in Morocco، من أجل هندسة أغلبية مصنوعة ومضمونة.

والنتيجة أن هذه الآليات تعيد إنتاج الطابع المخزني للدولة بأدوات حديثة، وتعيد تدوير الفقر والهشاشة والفساد والاستبداد، وسياسات التمييز والتلهية، التي تسعى إلى الحفاظ على ما هو سائد، لكنها توسعه بسلبياته وإيجابياته وتعمق تناقضاته.

تظل خارج البرلمان، وهي التي تتحكم في السلطة والشرعية والصلاحيات، مما يجعل صلاحيات البرلمان منقوصة، وسلطته مشتقة من الجهة المانحة ومحدودة. ونتيجة لهذه الوضعية المركبة يعاني البرلمان المغربي من عوائق بنيوية منها:

1/ ازدواجية السلطة التنفيذية وتحكمها، وهي تتكون من رئيس الحكومة الذي يشغل مع الملك رئيس المجالس الوزارية الذي يعين الوزراء، والمتحكم في السلطات العليا المتعلقة بالدين والجيش والأمن والقضاء، وتسند لها الفصول 41 و53 و54 و56 و57 و107 من الدستور، مما يجعلها تبقى خارج أية رقابة برلمانية فعلية.

2/ ضعف آليات الرقابة البرلمانية إلى حد تبدو معه معطلة أو معاقة، مثل ملتصق الرقابة الذي يحتاج إلى موافقة ثلث الأعضاء، مما يجعل إسقاط الحكومة أمرا متعذرا على البرلمان، بل وشبه مستحيل في الواقع ومن الناحية العملية. وكل متتبع لل شأن العمومي في المغرب، لابد أن يلاحظ أن آليات اشتغال البرلمان في علاقته بالحكومة، تجعله يصادق أكثر مما يشرع.

خارج المغرب، الذين لا يشعرون، مثلهم مثل العديد من الحقوقيين والديمقراطيين، بأي تغيير حقيقي، في غياب انفراج سياسي وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمدونين والنشطاء الحقوقيين، وضمان حرية التعبير والرأي، ورفع المتابعات على كل المعارضين المنفيين المتواجدين خارج المغرب اختيارا أو قهرا.

الانتخابات التشريعية الأخيرة لا يمكن النظر إليها بمعزل عن الدستور الذي يوطرها، أي دستور 2011، الذي يبقى، رغم عرضه على الاستفتاء، من حيث ألية نشأته دستورا ممنوحا بمفهوم القوانين الدستورية المقارنة. لأن لجنة صياغته معينة، ولم تخضع لأي اختيار ديمقراطي شعبي. كما لم تضعه أية هيئة تأسيسية منتخبة. وإنما جاء استجابة لضغط اجتماعي جسده حركة 20 فبراير 2011، التي أخرجت العديد من الشعارات والمطالب الديمقراطية من الرفوف إلى الشوارع.

وحسب الفقه السياسي الحديث، ولو من منظور الديمقراطية الليبرالية، فإن الدستور الممنوح لا يمكنه أن ينتج برلمانا كاملا للصلاحيات. لأن السلطة التأسيسية

الجدال هذه المرة كان بحماس أقل، لأن ما يلتمسه المواطنون في حياتهم اليومية، هو أن الفوارق الاجتماعية تتسع، والتناقضات الطبقة تتفاقم، وهناك أقلية تغتني بشكل سريع وفاحش، وأغلبية الشعب التي تعاني من الفقر والحرمان والهشاشة. والتحكم والتغول السلطوي سيد الموقف، يعمق معاناة المواطنين، خاصة الشباب، الذين تزداد وضعيتهم سوءا مع الفقر والهشاشة والحرمان، ويزداد يأسهم مع انعدام المصادقية في الممارسة السياسية والبنيات السائدة. مما يفاقم ظاهرة العزوف السياسي والحزبي وضعف المشاركة، ويطلع المشهد السياسي بالهشاشة وسؤال الجدوى، الذي يوسع تيار المقاطعة ليس فقط في صفوف الراديكاليين من اليساريين والإسلاميين، بل حتى لدى فئات واسعة من الشباب، عبرت عن استيائها وسخطها على الأوضاع، من خلال الاحتجاجات والهجرة الفردية والجماعية، ومن خلال ما يتم التعبير عنه في وسائل التواصل الاجتماعي. هذا بالإضافة إلى المعتقلين السياسيين وعائلات معتقلي شباب الريف وجبل Z وغيرهم، والنشطاء والمنفيين

انتخابات لتشكيل مؤسسة تشريعية صورية:

قراءة في تناقضات النظام الانتخابي المغربي..

محمد شويبا

تقديم عام:

تعتبر الانتخابات التشريعية في المغرب آلية أساسية من آليات الضبط السياسي عموماً. وتختلف وجهات النظر إلى هذا النظام الانتخابي بين أطروحات السوسيولوجيين المغاربة والمؤرخين السياسيين والأكاديميين من جهة، وبين أطروحات اليسار الديمقراطي عموماً والماركسيين المغاربة خصوصاً.. وتكاد تجمع أطروحات النظرية السوسيولوجية ومؤرخي التاريخ السياسي والمحلين للنظام السياسي المغربي ومراكز البحث في الداخل والخارج على أن النظام الانتخابي هو آلية لإعادة إنتاج «المؤسسة المخزنية» وتحديد نخبتها وليس آلية لنقل وتداول السلطة سلمياً بالمفهوم الليبرالي ... ومعنى هذا أن الانتخابات في المغرب لا تقود إلى الحكم بل فقط إلى حكومة لتدبير البرنامج المخزني الذي يتبلور خارج الإرادة الشعبية

ويقصد بـ«مؤسسة المخزن» هنا هو بنية السلطة التقليدية والعميقة المرتبطة بالمؤسسة الملكية الموكول لها الحفاظ على توازن القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدينية. تختلف نظرية الماركسيين المغاربة عموماً في النظام الانتخابي المغربي كآلية بعيدة عن النظرية البورجوازية للديمقراطية التمثيلية رغم أزماتها ... فالماركسيون المغاربة عموماً يرون النظام الانتخابي على أنه من وسائل ضبط وتسييج وإغلاق الحقل السياسي عبر عدة آليات منها النظام الانتخابي وذلك لأعادة إنتاج «البرلمان كمؤسسة مخزنية صورية» وهو كذلك كأداة لإعادة إنتاج علاقات الهيمنة الطبقية وتثبيت سلطة التحالف الطبقي السائد المشكل من البورجوازية التبعية وطبقة الكمبرادور وكبار الملاكين العقاريين.. هذا التحالف الطبقي مرتبط ببنيات المخزن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وتمثله الملكية التنفيذية على قمة النظام التبعي.

- المنظور السوسيولوجي للنظام الانتخابي المغربي كآلية لإعادة إنتاج المخزن دون نقل السلطة :

يرى السوسيولوجيون المغاربة والمهتمون بالتاريخ السياسي ومنهم: الراحل محمد جسوس، عبد الله العروي، ومحمد طان الانتخابات في المغرب لها وظائف محددة تخدم استمرار نظام المخزن من خلال ما يلي: أ- إضفاء المشروعية الديمقراطية على النظام ومؤسساته:

تستعمل الانتخابات كواجهة مؤسساتية حديثة تمنح المخزن مشروعية أمام الخارج كما أمام الداخل عند بعض الأوساط الانتهازية من الطبقة المتوسطة وذلك بإظهار التعددية الحزبية دون تعددية سياسية حقيقية وصناديق الاقتراع؛ لكن هذا لا يعني نقل القرارات السيادية والاستراتيجية من

الملكية التنفيذية إلى المنتخبين (في الدستور الممنوح الملك لرأس المجلس الوزاري وهو أسمى جهاز حكومي حيث تحدد الاختيارات السيادية والاستراتيجية كما يفتح الملك البرلمان بإلقاء خطاب توجيهي لا يخضع للنقاش ...)

ب- تجديد النخب وتوسيعها: تمكن الانتخابات المخزن من رصد النخب المحلية والوطنية الصاعدة والمتسلقة من الأعيان والتقنوقراط ورجال الأعمال والبورجوازية الريفية التي تشكلت داخل الجهاز البيروقراطي للدولة وإدماجها في النسق المخزني مما يحول دون تشكل معارضة حقيقية خارج النسق المخزني ...

ج- بلقنة المشهد الحزبي وإغلاق النسق السياسي أمام التعددية السياسية: من خلال القوانين الانتخابية واحتكار وزارة الداخلية وهي وزارة سيادية الإشراف على العملية الانتخابية وهندسة نمط الاقتراع والقاسم الانتخابي وإعداد اللوائح وبطائق التصويت للبالغين سن التصويت والعتبة وخريطة توزيع المقاعد... هذه الأساليب تمنع على كل الأحزاب الحصول على الأغلبية المريحة لتشكيل الحكومة مما يسمح أيضاً لوزارة الداخلية فبركة الأغليات والمعارضات الهشة على السواء وهذا ما يجعل التحالفات والمعارضات تحتاج دائماً لتدخل الملكية التنفيذية في القرارات الحاسمة (في الدستور الملك هو الذي يعين الحكومة ويقيلها ويقبل استقالتها)...

د- تفنيس الاحتقان الاجتماعي: تشكل المحطات الانتخابية كل خمس سنوات مناسبة لتفنيس الاحتقان الاجتماعي والشعبي، حيث تلقي الجماهير بعناء الفشل التنموي والاقتصادي الاجتماعي والقمع السياسي على الأحزاب والحكومات بينما تظل المؤسسة الملكية فوق النقد المباشر، بل قد تظهر بصورة المنقذ والموجه الاستراتيجي ...

هـ- التفقير السياسي والتحديد الأيديولوجي للجماهير لصالح التحالف الطبقي السائد: يعتمد النظام الانتخابي على نفوذ الأعيان والمال والانتماء القبلي والجغرافي والشرقاوية في الاستقطاب السياسي والأيديولوجي مما يجعل مستوى النقاش والجدال حول السياسات العامة والاختيارات فقيراً جداً أيديولوجياً وسياسياً وفكرياً، بل ينحرف إلى الشعبية والتهريج و... ويصبح الوصول إلى المقعد البرلماني مرتيناً إلى النزوع نحو قضاء المصالح الشخصية الضيقة وتبادل المنافع والمكتسب وهذا ما لا يمس بتوازنات النظام..

2 - المنظور الماركسي للنظام الانتخابي المغربي :

لحد الآن لا يملك الاشتراكيون المغاربة رؤية واحدة ولا موقفاً جامعاً حول النظام الانتخابي.. فهناك اتجاه اليسار الديمقراطي ويمثله اليوم تحالف اليسار في البرلمان المغربي (فيدرالية اليسار الديمقراطي والحزب الاشتراكي الموحد).. يرى هذا الاتجاه أن

النظام الانتخابي الحالي رغم ما يلاحظ عليه، يوفر هامشاً للنضال الديمقراطي من داخل المؤسسات مراهنين على أن هناك اتجاه مستتير داخل السلطة يشتغل على الإصلاح، وبذلك فالانخراط في المؤسسات رغم صوريته يدعم الاتجاه الإصلاحية الذي قد يقودنا إلى التحول من ملكية تنفيذية إلى ملكية برلمانية بسلام ... يتجاهل هؤلاء أن الرهان على الإصلاح من داخل المؤسسات المخزنية هو رهان قديم يمتد لأزيد من قرن ونصف.. وأن هذا الاختيار جربته الأحزاب المنحدرة من الحركة الوطنية منذ الاستقلال الشكلي 1956 ... وأن كل الإصلاحات المخزنية لعبت لصالح تقوية المخزن وتقوية جوهرة الاستبدادي لحد الآن، وما حكومة التناوب إلا دليل واضح على وصول هذا الرهان إلى الباب المسدود وانتهى بالفشل مما عبر بصديق على الإفلاس السياسي والأخلاقي لأحزاب الحركة الوطنية واختياراتها.. إن اليسار الديمقراطي يعيد إنتاج نفس الإخفاقات التاريخية التي سقطت فيها الاشتراكية الديمقراطية المغربية، بل حتى في مواطنها أوربا والتي أقصى ما حققته هو تدبير أزمات النظام الرأسمالي وتنفسها، وانتهت بالرأسمالية إلى التوحش والفاشية ونهاية الديمقراطية التمثيلية...

ثم هناك اليسار الجذري أو الماركسيون اللينينيون المغاربة منهم النهج الديمقراطي العمالي ومناضلون غير منظمين.. هذا الاتجاه ورغم تشبته ومحدودية أنغراسه وسط الطبقة العاملة والفلاحين والجماهير الشعبية يمتلك رؤية علمية للنظام الانتخابي.. فهو يرى أن القوانين والنظم الانتخابية ليست آليات تقنية محايدة، بل هي آليات قانونية وسياسية تضمنها الدولة لخدمة مصالح التحالف الطبقي السائد...

الماركسيون اللينينيون المغاربة منذ سبعينيات القرن الماضي فهموا أن إصلاح النظام التبعي والتعبير السياسي المخزني بعيد المنال، وأن الإصلاحية المغربية استنفذت مرحلتها ولم تغير قيد أنملة من طبيعة المخزن.. واتجهت عوض نقد الإصلاحية إلى النضال الديمقراطي الجماهيري من خارج المؤسسات، خصوصاً خلال تسعينيات القرن الماضي مع النهوض الجماهيري الواسع والذي لازال قائماً رغم قدرة النظام والقوى الملنفة حوله بواسطة القمع والقمع الناعم استطاع الصمود وامتصاص بعض من الغضب الشعبي ...

يرى الماركسيون اللينينيون النظام الانتخابي من زاويتين:

أولاً - النظام الانتخابي آليات للضغط السياسي والبلقنة الحزبية والطبقية :

+ الهندسة الانتخابية وبلقنة المشهد السياسي والواقع الطبقي : تعتمد الدولة نظام اقتراع لائحي مع القاسم الانتخابي أي احتساب المعدل على أساس عدد المسجلين وليس المصوتين.. هذه وسيلة سياسية وليست تقنية حيث تهدف الدولة إلى منع تشكل أغلبية عديدة أو قطبية حزبية قد تتحول إلى قطبية سياسية قوية داخل البرلمان.. من منظور ماركسي هذه البلقنة

تمنع انتقال التناقضات الطبقية إلى داخل مؤسسات النظام وتجعل البرلمان مشتتاً ويتكون من تحالفات هشة تفتقر للبرامج الطبقية الحقيقية مما يجعل ويضمن بقاء مركز القرار الفعلي خارج الإرادة الشعبية.. + أزمة الديمقراطية التمثيلية في المغرب واغتراب الوعي :

الانتخابات في السياق المخزني تفرغ الديمقراطية من محتواها السياسي والاجتماعي والاقتصادي... تدعو الحكومة البروليتاريا الطبقات الشعبية للتصويت كـ « مواطنين مجردين » كل خمس سنوات وهذا يكرس الوعي الزائف الذي يجعل الجماهير تتوهم بأنها تشارك في الحكم بينما يتم عزل الإرادة الشعبية عن مراكز القوة والقرار الاقتصادي والاجتماعي.

ثانياً - الربيع السياسي من منظور ماركسي:

الربيع في التحليل الماركسي يرتبط باقتطاع جزء من فائض القيمة دون المساهمة الفعلية في الإنتاج وهو أداة للضغط السياسي ولضمان ولاء النخب وفي الحالة المغربية يتخذ الربيع السياسي عدة أوجه:

+ تحول البرلمان إلى مجال لتحقيق الامتيازات والتسليق الطبقي :

تحول المقاعد البرلمانية والتعويضات والامتيازات والمكانة المرمية والمميزة للبرلماني إلى ريع سياسي تمنحه الدولة للوجهاء المحليين والأعيان ورجال الأعمال؛ هذا الربيع يحول ممثلي الشعب المزعومين إلى «ارستقراطية سياسية» تتدخل مصالحها المادية المباشرة بقاء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي القائم والدفاع عنه..

+ تحالف السلطة والمال : بالنظر إلى التركيبة الاجتماعية للبرلمان المغربي، يلاحظ السيطرة القوية لرجال الأعمال وأصحاب الرساميل وهذا يعني في التحليل الماركسي الاندماج الكلي والمباشر بين السلطة السياسية والرأسمال، حيث يشرع البرلمان قوانين ضريبية وجمركية وقوانين الشغل والحريات والصفقات لحماية وتوسيع مصالح الرأسمال الاحتكاري وتسهيل الاستحواذ على الصفقات العمومية والربيع العقاري والمصرفي على حساب الطبقة العمالية وسائر الكادحين

+ العمالة الطبقية وفرض السلم الاجتماعي: يستخدم الربيع السياسي في توزيع المكاسب على النخب خصوصاً التي لها امتداد في المجتمع الأعيان والوجهاء والأسر المخزنية والشرائح العليا من الطبقة المتوسطة مقابل تحولهم إلى وسطاء لضبط الفئات الشعبية وتوجيهها انتخابياً عبر العلاقات الرزونية وشراء الأصوات مما يعيق تبلور وعي طبقي مستقل للطبقات الشعبية.

في التحليل المادي التاريخي فإن أي انتخابات تشريعية داخل النسق المخزني هي آلية لشرعنة الهيمنة الطبقية وتحريف الصراع من صراع جذري يستهدف تغيير علاقات الإنتاج والسلطة إلى صراع شكلي داخل دائرة سياسية مغلقة لا تمس جوهر النظام السياسي والاقتصادي التبعي.

قراءة نقدية لنتائج انتخابات 2026

عبد السلام العسال

من منظور تقديم نقدي، لا تعتبر انتخابات ما ناجحة لأنها أقرزت فائزين وخاسرين، فذلك ليس إلا تحصيل حاصل لأية لعبة سياسية حتى لو كانت مغشوشة كما هو الشأن بالنسبة للانتخابات في المغرب، أو في تنافس حزبي صوري، أو لأن حزباً ما تقدم في عدد المقاعد التي حصل عليها بينما حزب آخر تراجع في حصوله على مقاعد أقل مما كانت له في الانتخابات السابقة، ولا لأنها أقرزت اصطفايات وتحالفات جديدة مغايرة، شكلها، لسابقاتها في المرحلة السابقة؛ فالحكم على الانتخابات من هذه الزاوية التقنية الضيقة هو حكم سطحي لم يذهب إلى عمق المسألة، لأنه يغيب الجواب على أسئلة أساسية مثل ما هي القاعدة الاجتماعية والسياسية الفعلية التي شاركت في هذه الانتخابات؟ وهل هذه الانتخابات عكست الإرادة الشعبية أم غيبتها بشكل كبير؟ وهل هذه الانتخابات تخدم أو لا تخدم مصالح الشعب المغربي بما يسهم في صيانة مكتسباته وإقرار حقوقه وتحقيق تطلعاته في الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة والمساواة؟ وهل هي أنتجت أم لم تنتج مؤسسات حقيقية ذات سيادة وقادرة على صياغة قراراتها بكل حرية وفي استقلالية تامة؟

وفي سياق الإجابة على هذه الأسئلة، من منظور النهج الديمقراطي العمالي، فإن تراجع عدد الأصوات بشكل واضح مقارنة مع سنة 2021 يجب أن يُقرأ باعتباره أحد مظاهر تعمق وتوسع عدم ثقة الشعب المغربي في هذه الانتخابات وفي المؤسسات التي ستننتج عنها، وليس باعتباره مجرد تغير تقني عادي في الخريطة الحزبية. كما أن ارتفاع أصوات حزب معين لا يمكنه أن يلغي بالضرورة حقيقة توسع حجم المقاطعة الشعبية العارمة، فالترجع الكبير في المشاركة في هذه الانتخابات، لا يتعلق فقط بالجواب عن سؤال عدد المواطنين الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع، بل إنه يثير سؤالاً أعمق: إلى أي حد تستطيع المؤسسات «المنتخبة» الادعاء بأنها تمثل فعلياً الإرادة الشعبية، عندما يختار أغلب المسجلين/ات عدم المشاركة في إنتاجها، وعندما لا يسجل جزء مهم من المواطنين/ات أنفسهم/ن، في اللوائح الانتخابية أصلاً؟ وعندما لا يشارك ملايين المغاربة الموجودين في الديار الأجنبية في هذه الانتخابات؟

فمن منظور النهج الديمقراطي العمالي، تتجاوز مشكلة الانتخابات في المغرب ونتاجاتها مجرد ضعف المشاركة فيها، إذ يعتبر الحزب أن المؤسسات «المنتخبة» تعمل داخل نظام سياسي يحد، بحكم طبيعته الاستبدادية، من قدرتها على إحداث تغيير في موازين السلطة وبعيق أي إمكانية للتداول عليها، ويستند في ذلك إلى موقفه الخاص من طبيعة الدستور الممنوح للديمقراطي، ومن طبيعة النظام بما هو حكم فردي مطلق، ومن دور وزارة الداخلية في تدبير الانتخابات والتلاعب بنتائجها، ومن حدود صلاحيات المؤسسات «المنتخبة» المتحكم فيها، ولهذه الأسباب، لا يعتبر الحزب انتخابات 23 شتنبر مجرد محطة انتخابية عادية في مسار الحياة السياسية بالمغرب، بل يعتبرها مناسبة جديدة لطرح سؤال

جوهرى حول طبيعة النظام السياسي نفسه، وحدود الديمقراطية الانتخابية، ومدى تعبير المؤسسات «المنتخبة» عن الإرادة الشعبية الحقيقية.

فإذا كان عدد المصوتين/ات لم يتجاوز خمسة ملايين من أصل حوالي 28 مليون مواطن/ة ممن يحق لهم/ن التصويت، فإننا نكون أمام معطى سياسي بالغ الدلالة، يتمثل في كون أقلية قليلة من المسجلين/ات في اللوائح الانتخابية هي من شاركت في اختيار المؤسسات التي يفترض أنها تتحدث باسم الشعب بأكمله، بينما ظلت الأغلبية الساحقة خارج العملية الانتخابية.

إن هذه الأرقام، التي فضحت عزلة النظام، وجسدت بشكل واضح الرفض المطلق لسياسته من طرف الغالبية العظمى من الشعب المغربي، ليست مجرد إحصائيات تقنية أو تفصيلات عابرة في قراءة النتائج، بل هي مؤشر سياسي واجتماعي ملموس يستدعي مساءلة عميقة لطبيعة النظام الانتخابي، وللشروط التي تنتج المقاطعة الشعبية العارمة عوض المشاركة الواسعة، ولحدود الخطاب الرسمي الذي يقدم الانتخابات باعتبارها تجسداً للإرادة الشعبية ومظهراً من مظاهر الانتقال الديمقراطي، فحين لا يتجاوز عدد المصوتين/ات خمسة ملايين من أصل حوالي 28 مليون شخص يحق لهم التصويت، فإن هذا معناه، حساباً، أن نسبة المشاركة لم تتجاوز حوالي 17.9%، أي أن أكثر من 82.1% لم يشاركوا في التصويت، وهو ما يجعلنا نطرح سؤالاً سياسياً أساسياً: كيف يمكن لمؤسسات «منتخبة» أن تدعي تمثيل الإرادة الشعبية في ظل مشاركة لا تتجاوز سدس من يحق لهم التصويت تقريباً؟ فما هي أسباب ضعف المشاركة في هذه الانتخابات؟ أو بصيغة أخرى كيف نفسر أسباب قوة المقاطعة الشعبية شبه الشاملة لهذه الانتخابات الفاقدة للشرعية الشعبية؟

من منظور النهج الديمقراطي العمالي، لا يمكن اختزال المقاطعة الشعبية العارمة في اللامبالاة أو في ضعف الوعي السياسي لدى المواطنين/ات كما تروج لذلك أبواب النظام وأحزابه الاصطناعية. فهذا التفسير يُحمل الجماهير مسؤولية أزمة لم تكن هي من صنعها، ويتجاهل الشروط السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تتشكل داخلها المواقف من الانتخابات، بل إن هذه المقاطعة المدوية تشكل تعبيراً سياسياً واضحاً عن تراكم تجارب الخيبة من الوعود الانتخابية الكاذبة، وعن الشعور بأن تغيير الأغلبية الحكومية لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير السياسات العمومية الأساسية، ولا يمس مراكز القرار الفعلية، ولا يضع حداً لتدهور القدرة الشرائية، والبطالة، والهشاشة الاجتماعية، وتراجع الخدمات العمومية، كما لا يؤدي إلى الوصول لمواقع صناعة القرار السياسي، حيث أصبحت جماهير الشعب المغربي الكادحة تدرك أن تناوب الأحزاب والحكومات المخزنية على تدبير الشأن العام، لا يؤدي إلى إحداث أي تغيير جوهري في شروط العيش والعمل، أو في توزيع الثروة والسلطة، أو في القضاء على الفوارق الطبقية والمجالية، أو في الحد من اتساع البطالة في صفوف الشباب، أو في معالجة أزمة التعليم

والصحة، أو في الحد من تنامي الشعور بانسداد الأفق، وبالنتيجة أصبحت الجماهير جد مقتنعة بأن المشاركة في الانتخابات لا تضمن تغيير واقعها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ولهذا فهي تقاطعها عن سبق إصرار وترصد.

في سياق هذا التحليل، لا يمكن فصل أزمة عدم المشاركة في الانتخابات عن طبيعة النظام السياسي المغربي وبنية السلطة فيه. فالديمقراطية لا تختزل في تنظيم انتخابات دورية، ولا في تعدد الأحزاب، ولا في التهافت على المقاعد، وإنما تقوم على سيادة الشعب، وامتلاكه الفعلي لسلطة تقرير السياسات والاختيارات الكبرى، ومحاسبة المسؤولين، وتغييرهم عبر آليات ديمقراطية حقيقية.

لكن عندما تظل مراكز القرار الاستراتيجي بعيدة عن الرقابة الشعبية الفعلية، وتظل الحكومة مفيدة بتوازنات لا يحددها الناخب وحده، يصبح التنافس الانتخابي مُعرضاً للتحويل إلى صراع بين نخب حزبية حول مواقع التدبير والتهافت على المقاعد، بدلاً من أن يكون تنافساً حقيقياً حول مشاريع وبرامج مجتمعية متعارضة، فالمسألة الجوهرية، وفق هذا المنظور، لا تتعلق فقط بضعف أداء الأحزاب أو سوء تدبير بعض المنتخبين، بل

تتصل ببنية سياسية واقتصادية قائمة تحد من قدرة المؤسسات المنتخبة على ترجمة الإرادة الشعبية إلى سياسات بديلة. ولذلك، فإن الرهان على انتخابات شكلية، من دون تغيير موازين القوى وبنية السلطة المتحكمة فيها، لن يكون إلا وهماً في سراب لم يعد يتطلي على أحد، ذلك لأن هذه الانتخابات لن تؤدي إلا إلى إعادة إنتاج النخب نفسها، من خلال المال الانتخابي، والزبونية، واستغلال الحاجات الاجتماعية، والعلاقات العائلية والاقتصادية، وتقديم خدمات ظرفية بدل التنافس حول برامج سياسية واضحة.

في هذا الإطار الفكري والسياسي الواضح قرر حزب النهج الديمقراطي العمالي مقاطعة الانتخابات، بل وقرر الدعوة إلى مقاطعتها، إدراكاً منه أن المقاطعة لا تكتسب معناها السياسي من مجرد الامتناع عن التصويت، بل حين تمارس كموقف نقدي يراده فضح حدود الديمقراطية الشكلية، ورفض إضفاء الشرعية على مؤسسات لا تستجيب، في تقدير الحزب، لشروط السيادة الشعبية الفعلية، كما أنها لا تصبح موقفاً سياسياً فعالاً لمجرد إعلانها، ولا يكفي ارتفاع عدد غير المصوتين لإثبات نجاحها التنظيمي أو الفكري. فالمقاطعة الواعية تستلزم عملاً ميدانياً وسط العمال والعاملات، والفلاحين الفقراء، والعاطلين، والطلبة، والنساء الكادحات، وسائر الفئات المتضررة من السياسات السائدة، ولهذا نزل مناضلاته ومناضلوه إلى الشوارع للتواصل مع الجماهير لفصح هذه الانتخابات وتقديم تفسير مقنع للبديل الديمقراطي المنشود، وربط نقد الانتخابات بالنضالات اليومية من أجل الشغل، والزيادة في الأجور، والحماية الاجتماعية، والسكن اللائق، والتعليم والصحة العموميين، والحريات النقابية والسياسية، ووقف القمع ومناهضة الفساد والريع.

ومن هذا المنطلق، فإن تعرض مناضلات ومناضلي الحزب للقمع والتضييق والتنكيل

من طرف الأجهزة القمعية أثناء التعبير السلمي عن موقف المقاطعة، كشف الطبيعة البوليسية والقمعية للنظام المخزني وخوفه من تحويل ما يعتبره عزوفاً عن المشاركة إلى مقاطعة شاملة حاملة لموقف سياسي مناهض لطبيعة النظام نفسه ولاختياراته السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لقد كشف هذا القمع أن الديمقراطية واحترام الحريات السياسية وحقوق التنظيم والتعبير والتظاهر لا تقاس فقط بفتح مكاتب التصويت والتطيل لها، بل بمدى احترام حق المواطنين/ات في رفض الخيارات القائمة والدفاع عن بدائلهم/ن دون ترهيب أو منع تعسفي، كما كشف أن النظام حاول اختزال العمل السياسي في لعبة مغشوشة هي الانتخابات، بيد أن العمل السياسي الحقيقي هو الشكل الأرقى من أشكال خوض الصراع الطبقي.

في هذا السياق فإن قراءتنا النقدية لنتائج الانتخابات لا تتوقف عند إعلان انتصار المقاطعة أو تسجيل فشل المشاركة رغم أهميتها، بل هي تتجاوز ذلك إلى تحليل أسباب الأزمة، وتحديد القوى المستفيدة من استمرارها، وبناء البديل القادر على تغيير شروطها.

فالأغلبية التي لم تصوت ليست كتلة سياسية موحدة، ولا يمكن اعتبارها تلقائياً أغلبية مقاطعة أو داعمة لبرنامج سياسي بعينه. إنها مجال واسع للتناقضات الاجتماعية والمواقف المختلفة، ومن هنا تأتي أهمية العمل السياسي الجماهيري المنظم، القائم على الحوار والإقناع والتجذر وسط الكادحين.

إن التحدي المطروح أمام النهج الديمقراطي العمالي ليس فقط إثبات صحة موقفه السديد من الانتخابات، بل تحويل نقده العلمي لها إلى قوة اجتماعية منظملة، والعمل على تحويل الغضب الشعبي إلى وعي سياسي، وتحويل الرفض إلى مشروع جماعي للتغيير. فالديمقراطية الحقيقية لا تختزل في صناديق الاقتراع، والشرعية الشعبية لا تستمد من المقاعد وحدها، بل من قدرة الشعب على تقرير مصيره، ومراقبة حكامه ومساءلتهم، وتغيير اختياراته الاقتصادية والاجتماعية، وبناء مؤسساته على أساس الحرية والعدالة والمساواة والسيادة الشعبية. ومن هنا، فإن المعركة ليست بين المشاركة والمقاطعة كما لو أنهما غايتان في حد ذاتهما، بل بين واقع سياسي يعيد إنتاج التبعية والاستبداد والفساد والتسلط والامتيازات، وبين أفق ديمقراطي شعبي يضع مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة في صلب مشروع التغيير.

إن غياب الأغلبية عن صناديق الاقتراع لا يصنع البديل وحده؛ فالبديل تصنعه الجماهير حين تنتظم، وتعي مصالحها، وتتوحد للدفاع عنها، وتبني، من أجل ذلك، أدوات نضالها المستقل وفي مقدمتها الحزب الثوري المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين، فبدلاً من ذلك تستطیع أن تفرض حقها في تقرير مصيرها، وتلك هي الرهانات والتحديات التي على النهج الديمقراطي العمالي كسبها.

القنيطرة: 14/15 أكتوبر 2026

من حمار أبي سمير إلى نوبل للسلام: حكاية نافي بيلاي والعدالة المؤجلة

هنا تتجلى خطورة اللحظة الفلسطينية الراهنة. فالمسألة لا تقتصر على حجم المأساة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون، على فداحتها، بل تمتد إلى الاختبار الذي تضعه هذه المأساة أمام العالم: هل ما زالت هناك حدود قانونية وأخلاقية لا يجوز للقوة تجاوزها؟ وهل يستطيع المجتمع الدولي منع تحول الاحتلال والاستيطان والتهجير والتدمير الواسع إلى وقائع دائمة تفرض على الأرض، ثم يطلب من الضحايا التكيف معها باعتبارها أمراً واقعاً؟ أم أن العالم يتجه نحو مرحلة يستبدل فيها القانون بمنطق الغلبة، وتصبح فيها قدرة الدولة على استخدام القوة هي المعيار الذي يحدد ما يجوز وما لا يجوز؟ إن هذا السؤال هو ما يمنح نضال نافي بيلاي من أجل العدالة الدولية دلالة الأعمق. فهي تمثل، في هذا السياق، الإصرار على أن القانون ليس امتيازاً تمنحه الدول القوية لمن تشاء، وأن حماية الإنسان لا تتجزأ تبعاً لهويته أو جنسيتها أو موقعه في موازين القوى. غير أن الانتصار لهذه المبادئ لا يتحقق بتكريم أصحابها وحده، مهما كانت قيمة التكريم، بل بتحويلها إلى التزامات عملية، وبحماية استقلال القضاء الدولي، واحترام قراراته، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، ووقف السياسات التي تجعل استمرار المأساة ممكناً.

لقد أصبحت فلسطين، بما يجري على أرضها وبما تكشفه محنتها من تناقضات النظام الدولي، اختباراً لمصادقية العدالة الإنسانية والقيم الأخلاقية التي يدعي العالم التمسك بها. ففيها لا يمتحن الفلسطينيون وحدهم، بل يمتحن معنى القانون الدولي نفسه، ومدى استعداد الدول للدفاع عن المبادئ التي أقرتها عندما تتعارض مع مصالحها السياسية أو تحالفاتها.

فهل ينتصر العالم لمنطق العدالة، أم يستمر قانون الغاب ويترك القوة تقرر مصائر الشعوب؟ لا تكمن الإجابة في الشعارات ولا في الجوائز، بل في القدرة على وقف الجرائم، وحماية الشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال، وصون حقه في الحرية وتقرير المصير. تلك هي المسافة بين الاعتراف الرمزي بالعدالة والانتصار الفعلي لها؛ وهي أيضاً المسافة التي يتجدد عندها ما إذا كانت البشرية قد تعلمت شيئاً من تاريخها، أم أنها تتركه يتكرر أمام أعينها، بأنوات جديدة وبالأضحايا أنفسهم.

العدالة التي لا تكتمل إلا بالفعل

ثمة ثلاث دلالات أساسية لهذه الفوز. أولاً، إن العدالة ليست نقبضاً للسلام، بل شرط له. فالسلام الذي يتجاهل الاحتلال والحرمان من الحقوق، أو يطالب الضحية بالتنازل عنها مقابل وقف العنف، ليس سوى تأجيل لأسباب الصراع. ولا يمكن أن يستقر سلام في المنطقة من دون إنهاء الاحتلال، وتحقيق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة، وضمان حقوق اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ثانياً، إن استهداف المؤسسات القضائية الدولية والضغط على العاملين فيها لا يقتصر أثره على قضية بعينها. فعندما تعاقب مؤسسة لأنها تحاول مساءلة الأقوياء، أو يشهر بقاضٍ لأنه يتمسك باستقلاله،

الاستيطانية. فقد ركزت الجمعية، وفقاً لتقاريرها السنوية المنشورة على موقعها الإلكتروني، جهودها على مواجهة ما عُرف بـ«خطة فياض»، التي أطلقت عام 2009 بهدف بناء مؤسسات الدولة وإنهاء الاحتلال، من خلال تطوير البنية التحتية، وتوسيع الحضور الفلسطيني على الأرض، وتقليص التبعية الاقتصادية لإسرائيل.

وفي المقابل، صوّرت أوساط استيطانية هذه الجهود بوصفها محاولة فلسطينية لفرض وقائع على الأرض والسيطرة على المنطقة «ج». وكُرست «ريغافيم» نشاطها لمواجهة ما أفرزته الخطة من وقائع تموية ومؤسسية، مستخدمة مختلف الوسائل العنصرية لاستهداف المنشآت الفلسطينية وهدمها بذريعة عدم حصولها على التراخيص الإسرائيلية. وقد تفاخر سموتريتش بالسياسات الرامية إلى الحد من الوجود الفلسطيني، متوعداً بتوسيعها لتشمل الجليل والنقب. واللافت أن الأحزاب الإسرائيلية تتبارى في حملاتها الانتخابية اليوم في تمجيد مواقفها الراضية لقيام دولة فلسطينية، وتتباهى بمدى انخراطها في إشغال خطة فياض التي استهدفت تهئية مقومات قيامها.

حمار العون على الصمود

لكن المفارقة الأكثر رسوخاً في ذاكرتي لم تكن في هذا الصراع السياسي، بل في طلب ابن أبي سمير. فلم يطلب مئزلاً بديلاً، ولا تعويضاً مالياً، ولا مشروعاً كبيراً. كان طلبه بسيطاً وموجعاً: حمار يساعد الأسرة على نقل احتياجاتها وحرث أرضها، بعدما حُرمت من إدخال سيارة أو جرار زراعي إلى المكان. لم يكن هذا الطلب تفصيلاً عابراً، بل اختزل المسافة بين الخطاب الدولي عن حقوق الإنسان والواقع الذي يعيشه الفلسطيني تحت الاحتلال. ففي الوقت الذي تنشغل فيه المؤسسات الدولية بصياغة القرارات والتقارير، كان هناك إنسان لا يطلب أكثر من وسيلة بسيطة تعينه على مواصلة حياته فوق أرضه.

كانت الزيارة، في جوهرها، محاولة لنقل هذه المعاناة من حدود البيت المحاصر إلى جدول أعمال المجتمع الدولي، وتأكيداً أن حماية الفلسطينيين ليست مسؤولية أصحاب الأرض وحدهم. فالدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لعام 1949 تتحمل التزامات قانونية، من بينها احترام هذه الاتفاقيات وضمان احترامها. ولا يجوز أن تتحول العلاقات السياسية والاقتصادية مع إسرائيل إلى غطاء يكرس ممارسات الاحتلال أو ينيح استمرار الإفلات من العقاب.

إن استحضار هذه التجربة اليوم، في ضوء فوز نافي بيلاي بجائزة نوبل للسلام، ليس مجرد استعادة لذكرى أو حديث عابر، بل تذكير بأن قيمة القانون الدولي تقاس بقدرته على حماية الإنسان في حياته الفعلية، لا بسلامة نصوصه وحدها. وفي هذا السياق، تتمثل إحدى أهم معارك المرحلة الراهنة في استعادة القدرة الفلسطينية على عزل إسرائيل دولياً، بالتوازي مع تعزيز قدرة الفلسطينيين على البقاء والصمود على أرضهم.

هل تنتصر العدالة لصوت الضحايا

الجنسي باعتبارهما من الأفعال التي قد تشكل جزءاً من جريمة الإبادة الجماعية، وفق شروطها القانونية.

وفي الحالة الفلسطينية، اكتسب عملها بعداً خاصاً من خلال رئاستها لجنة التحقيق الدولية التي خلصت في تقريرها الصادر عام 2025 إلى أن إسرائيل ارتكبت إبادة جماعية في قطاع غزة. واستند التقرير إلى تقييم الأدلة والوقائع، بما فيها حجم القتل والتجوع وتدمير البنية التحتية، وتصريحات مسؤولين إسرائيليين.

في هذا السياق، تبدو الجائزة تأكيداً على أن الدفاع عن حقوق الفلسطينيين ليس قضية هامشية أو استثناء من قواعد القانون الدولي، بل اختبار لمدى عالمية هذه القواعد. فإذا كانت العدالة الدولية تستحق الدفاع عنها عندما يتعلق الأمر بضحايا في مكان ما، فإنها تستحق الدفاع عنها أيضاً عندما يكون الضحايا فلسطينيين، مهما كانت هوية الجهة المتهمه أو وزنها السياسي والعسكري.

حين تختصر حكاية عائلة مأساة شعب لا ترتبط نافي بيلاي بهذه المبادئ من خلال موقعها الدولي وحده. فقد رافقت رئيس الوزراء الأسبق سلام فياض إلى بيت المواطن الفلسطيني صبري غريب، المعروف بأبي سمير، في بلدة بيت إجزا شمال غربي القدس، خلال زيارتها إلى الأرض الفلسطينية المحتلة في فبراير/شباط 2011، حينها كنت أعمل مع رئيس الوزراء، حيث كلفني بترتيبات الزيارة.

كانت الزيارة إلى منزل فلسطيني تحاصره بوابة مستوطنة تفصل أصحابه عن محيطهم، في مشهد يلخص كيف يمكن للاحتلال أن يحول حياة الإنسان اليومية إلى معركة متواصلة من أجل البقاء. لم يكن البيت مجرد مسكن لعائلة فلسطينية، بل كان شاهداً حياً على سياسة تستهدف الأرض وأصحابها، وتفرض عليهم قيوداً تجعل أبسط تفاصيل الحياة عبئاً استثنائياً.

البقاء مقاومة

سبق الزيارة، كما أي زيارة ميدانية أخرى، الوقوف على احتجاجات الأسرة أو التجمع السكاني، في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز صمودها ومساعدتها على مواجهة الضغوط والإغراءات التي استهدفت دفعها إلى التخلي عن بيتها وأرضها مقابل مبالغ مالية ضخمة قدرت بملايين الدولارات. كان ذلك جزءاً من استراتيجية تستهدف دعم قدرة الفلسطينيين على البقاء فوق أرضهم.

لم تكن هذه الزيارة سوى واحدة من مبادرات أوسع لتعزيز الصمود، انطلاقاً من قناعة بأن البقاء على الأرض، في مواجهة سياسات الاقتلاع، يشكل أحد الأشكال الجوهرية لمقاومة مشاريع التهجير والتطهير العرقي. وفي هذا الإطار، نفذ أكثر من ثلاثة آلاف مشروع صغير ومتوسط في المناطق المهمشة والمتضررة من المشروع الاستيطاني، والمهددة بالمزيد منه، بما فيها المناطق المصنفة «ج»، وتلك الواقعة خلف الجدار، والتي بلغت قيمتها الإجمالية، خلال نحو ست سنوات، حوالي ملياري دولار.

ولعل أكثر من أدرك خطورة هذه الاستراتيجية على المشروع الاستيطاني الصهيوني العنصري كان بتسليل سموتريتش، أحد مؤسسي جمعية «ريغافيم»



جمال زقوت(*)

من بيت صبري غريب «أبو سمير» في بيت إجزا إلى جائزة نوبل للسلام: حكاية تختصر الصراع بين قوة الاحتلال وحق الإنسان في أرضه، وبين منطق القوة ومسؤولية القانون الدولي.

يشكل فوز القاضية الجنوب أفريقية نافي بيلاي بجائزة نوبل للسلام لعام 2026 حدثاً يتجاوز تكريم مسيرتها الحقوقية والقضائية الطويلة. فهو يحمل رسالة سياسية وأخلاقية في لحظة تتعرض فيها منظومة القانون الدولي لضغوط غير مسبقة، وتتسع فيها الفجوة بين المبادئ التي تأسس عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وعجزه عن حماية الشعوب من الحروب والاحتلال والجرائم الجماعية.

وقد منحتها لجنة نوبل الجائزة تقديرًا لجهودها في تعزيز السلام والقانون الدولي، ولدورها في تطوير منظومة العدالة الدولية ومساءلة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وتكتسب الجائزة أهمية إضافية بالنظر إلى مسيرتها في مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وعملها قاضية في محاكم دولية، وشغلها منصب المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ثم رئاستها لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل، بين عامي 2021 و2025.

لكن الدلالة الأهم لهذه الجائزة لا تكمن في سيرة شخصية استثنائية وحدها، بل في السؤال الذي تطرحه على العالم: ما قيمة القانون الدولي إذا ظل تطبيقه خاضعاً لموازين القوة؟ وما معنى السلام إذا لم يقترن بالعدالة ومساءلة من ينتهكون حقوق الإنسان؟

من مقاومة الفصل العنصري إلى فلسطين

تكتسب تجربة نافي بيلاي معناها من ارتباطها التاريخي بالنضال ضد الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. فقد عرفت، بحكم نشأتها في ظل ذلك النظام، كيف تتحول القوانين والمؤسسات إلى أدوات للتمييز والإقصاء حين تجرد من مضمونها الإنساني. ثم أسهمت، عبر عملها القضائي الدولي، في ترسيخ مبادئ للمساءلة عن الجرائم الدولية، بما في ذلك الاعتراف بالاغتصاب والعنف

قد تجري الألغام بما لا تشتهي سفن الإمبريالية وتوابعها

عبدالواحد ناجم

البنية التحتية للطاقة، إضافة إلى احتمال استخدام «أم القنابل».

وأضاف أن الصياغة المستخدمة تشير إلى أن الهجوم سيبقى الانسحاب الأمريكي من منطقة مسؤولية القيادة المركزية، ما يلمح إلى أن الإدارة قد تشن ضربات إضافية وتوسع لإعلان النصر ثم تسحب قواتها سريعا.

وبحسب مصدر آخر، تنص الخطط العسكرية لضرب المواقع النووية الإيرانية، بما فيها تحصينات جبل الفأس، صراحة على استخدام القنبلة.

وكان ترامب قد هدد مرارا في الأشهر الأخيرة بضرب ذلك الموقع، الذي تعتقد واشنطن والمخابرات الصهيونية بأن إيران خزنت فيه أجزاء من مقدراتها النووية، حتى بعد تعليق الهجمات العدوانية الشاملة في وقت سابق هذا العام.

ومن المعلوم أن ترامب الأرعن كان أول رئيس أمريكي قد استخدم «أم القنابل» عمليا، وذلك خلال ولايته الأولى عندما أذن للجيش باستخدام أقوى قنبلة غير نووية لديه ضد مواقع تنظيم طالبان وحلفائه في أفغانستان عام 2017.

من الملاحظ أن الانتخابات النصفية الأمريكية يوم 3 نوفمبر القادم والانتخابات في الكيان الصهيوني» يتم توجيه الإعلام وتسليط الأضواء عليها باعتبارها محطات حاسمة في تطورات الصراعات الدولية لإعطاء الطابع «الديمقراطي» للحروب والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من إبادة جماعية وتطهير عرقي وتهجير وتجويع...

الصراع على باب المندب والبحر الأحمر بواسطة الرجعية وتوابع



حيث تقول بأن «الاتفاقية تمثل بالنسبة للسعودية إطارا للتعاون الدفاعي المؤسسي في مجالات التدريب، وتبادل الخبرات، والصناعات الدفاعية، وليست موجهة ضد أي دولة أو لتشكيل محور عسكري أو تكتل طائفي، كما أنها لا تتعارض مع الشراكات الاستراتيجية للمملكة مع الولايات المتحدة أو دول الخليج أو غيرها من الحلفاء»!!!

الإمبريالية :

في اصطفا مفضوح مع الرجعية قرر «البرلمان المصري» يوم الأحد 18 أكتوبر بشكل عاجل المساعدة العسكرية والسياسية للسعودية بأمر من طلب السيسي...

فإن تشكيل «تحالف مكة» في 7 أغسطس 2026، وقع كل من ولي العهد السعودي محمد بن سلمان والرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف «اتفاقية تحالف مكة»، خلال «قمة مكة للدفاع المشترك» بين الدول الثلاث.

وبحسب «بيان القمة»، تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الردع المشترك في مواجهة أي اعتداء، إذ تعامل أي هجمة مسلحة تستهدف إحدى الدول الثلاث بوصفها هجمة على الجميع، فضلا عن تطوير مختلف أوجه التعاون الدفاعي بين الأطراف الثلاثة.

وتتيح الاتفاقية للدول الثلاث، تطوير القدرات الدفاعية المشتركة، وتعزيز الردع الاستراتيجي، ورفع مستوى الجاهزية، وتكامل القدرات العسكرية للتصدي لأي تهديد يستهدف أمن وسلامة أراضيها، ولا تلغي أو تحل محل الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف القائمة مع دول أو منظمات أخرى.

وتسعى السعودية إلى إعطاء طابع القداسة للنظام والشرعية للعدوان من خلال الاتفاقية التي تضم الدول السنية في مواجهة الشيعة، رغم أنها تدعي العكس.

حيث تقول بأن «الاتفاقية تمثل بالنسبة للسعودية إطارا للتعاون الدفاعي المؤسسي في مجالات التدريب، وتبادل الخبرات، والصناعات الدفاعية، وليست موجهة ضد أي دولة أو لتشكيل محور عسكري أو تكتل طائفي، كما أنها لا تتعارض مع الشراكات الاستراتيجية للمملكة مع الولايات المتحدة أو دول الخليج أو غيرها من الحلفاء»!!!

كما نقلت وكالة أسوشيتد برس عن مسؤول تركي تأكيد «أن الاتفاقية ذات طابع دفاعي بحت، وتقتصر على تقديم الدعم المتبادل لأغراض الدفاع فقط، وأنها غير موجهة ضد أي دولة أو طرف بعينه، وأنها مفتوحة أمام انضمام دول إقليمية أخرى إليها مستقبلا. وتستند الاتفاقية، وفق نصها، إلى حق الدفاع الشرعي عن النفس المكفول بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة».

في 31 أغسطس 2026، تقرر إنشاء أمانة عامة دائمة مقرها العاصمة السعودية الرياض، وأن يكون أول أمين عام للحلف من دولة باكستان.

وقد بدأت الأهداف تتضح من خلال الممارسة، وعلى رأسها تأجيج الحرب الأهلية في اليمن وحشد العدوان على

المقاومة في اليمن الصامد.

محاولات الاحتواء تستمر من طرف القوى المتضررة من الوضع التوتر بالمنطقة:

في هذا السياق تأتي زيارة وزير الخارجية الروسي إلى طهران يوم الاثنين 19 أكتوبر 2026 قبيل زيارة قائد الجيش الباكستاني.

وقد كتب عراقجي على منصة إكس إثر الزيارة «لم يسبق في تاريخنا أن عملت إيران وروسيا بمثل هذا التقارب الذي تشهده اليوم».

حيث كان لأفروف قد وصل إلى إيران يوم الاثنين 19 أكتوبر، في زيارة هي الأولى من نوعها منذ بدء العدوان الأمريكي-الصهيوني.

ويذكر أنه في مطلع أكتوبر، كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لنظيره الإيراني مسعود بيزشكيان استعداد روسيا للمساهمة في جهود الوساطة المتعلقة بالحرب.

وتعد روسيا وإيران من أكثر الدول تعرضا للعقوبات في العالم، وتربطهما علاقات سياسية وثيقة. وقد شهدت شراكتها العسكرية والاقتصادية تعزيزا ملحوظا منذ الحرب الروسية الأوكرانية التي أشعلت في عام 2022.

وخلال محادثتهما، حسب وكالة الأنباء الإيرانية، ناقش كل من عراقجي وأفروف قضايا عدة شملت «لبنان وفلسطين وأوكرانيا واليمن»، بالإضافة إلى «تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والنوعية».

وبحسب بيان صادر عن الخارجية الروسية، أوردته AFP فإن «التعاون الروسي-الإيراني يواصل تطوره بشكل ديناميكي، رغم الظروف المعروفة. ونحن نمتلك أساسا متينا لمواصلة التقدم بوتيرة ثابتة».

وفي اليوم الموالي قام قائد الجيش الباكستاني بزيارة لطهران من أجل «محاولة التوصل لخفض التصعيد وإحياء الوساطة بين إيران والولايات المتحدة». حيث وصل قائد الجيش الباكستاني المشير عاصم منير إلى طهران يوم الثلاثاء 20 أكتوبر الجاري، في إطار تحرك دبلوماسي جديد لإسلام آباد لإحياء الوساطة بين واشنطن وطهران، إثر توقف المفاوضات واستمرار التوتر والتصعيد بين الطرفين وحلفائهما وخاصة حول مضيق هرمز واليمن...

التصعيد وتباعد مواقف الأطراف بشأن شروط إنهاء الحرب واستمرار الاعتداءات الأمريكية والصهيونية على إيران ومحور المقاومة... هو سمة الوضع الراهن والأفق ملبد بالغموض الاستراتيجي...

20 أكتوبر 2026

الخوارزمية والخوارزمية البديلة من الهيمنة الرقمية إلى حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين

ادم روبي



لم يعد الإنسان يبحث دائماً عما يريد معرفته؛ ففي كثير من الأحيان، أصبحت المعلومات هي التي تبحث عنه، أو بالأحرى هي التي تختار له وترتب أمامه وفق منطق لا يعرف عنه إلا القليل. يستيقظ على إشعار، ينتقل بين مقاطع قصيرة وأخبار متلاحقة، يغضب من حدث، ويتفاعل مع آخر، ثم يجد نفسه أمام شاشة مليئة بالمعلومات، من دون أن يعرف ما الذي بقي منها في تفكيره أو سلوكه.

لكن المسألة تتجاوز عادات استخدام الهاتف. ماذا يحدث لوعينا حين يصبح وصولنا إلى المعلومات خاضعاً لخوارزميات تتعلم من سلوكنا، وتتوقع ما يجذب انتباهنا، وتعيد ترتيب العالم أمامنا وفقاً لذلك؟ هنا تبدأ المسألة السياسية. فالخوارزمية ليست مجرد أداة تقنية، بل جزء من بيئة تتشكل داخلها آراؤنا ومواقفنا. وهي لا تحتاج إلى فرض رأي محدد؛ يكفي أن تؤثر فيما نراه، وفي ترتيب ما نراه، وفي الوقت الذي نمضه لكل موضوع، لكي تؤثر في الشروط التي يتكون فيها وعينا.

تعمل هذه التكنولوجيا داخل اقتصاد يحول الانتباه إلى قيمة تجارية، حيث لا يتطابق ما يضمن استمرار تفاعل المستخدم بالضرورة مع ما يساعده على فهم واقعه وتغييره. لكن الخوارزمية لا تصنع التناقضات الاجتماعية من العدم؛ إنها تعمل داخل مجتمع قائم على علاقات اقتصادية وسياسية محددة، وتؤثر في كيفية ظهور هذه التناقضات وفي طريقة استجابة الناس لها. المشكلة ليست فقط فيمن يتحكم في المعلومات، بل في العلاقة بين الوعي الذي تنتجه التجربة الاجتماعية والقدرة على تحويله إلى فعل جماعي.

الخوارزمية والسياسة: غضب بلا تنظيم

في المغرب، لا يتشكل وعي الشباب السياسي داخل الأحزاب والاجتماعات وحدها، بل يتشكل أيضاً داخل الهاتف. هناك تتكرر صور الفساد والبطالة والتفاوت الاجتماعي، وتنتشر السخرية من المؤسسات والأحزاب، وتتكون قناعات بأن الجميع متشابهون، وأن التصويت لا يغير شيئاً.

لا تحتاج الخوارزمية إلى أن تقول للشباب: قاطعوا الانتخابات. يكفي أن تسهم في ترسيخ الشعور بانعدام الجدوى السياسية، مستفيدة من واقع اجتماعي وسياسي أنتج أصلاً أزمة الثقة. لكن لماذا تجد هذه الرسائل صدى واسعاً؟

هنا يمكن الاستفادة من أفكار الفيلسوف أكسل هونيث حول الاعتراف الاجتماعي. فالإنسان لا يحتاج إلى الموارد المادية وحدها، بل يحتاج أيضاً إلى أن يعترف بقيمته، وأن يكون صوته مسموعاً، وأن يشعر بقدرته على المشاركة في تحديد مصيره. وحين يجد الشاب نفسه أمام مستقبل مسدود، أو يشعر بأن جهده لا يُقدّر وأن القرارات تتخذ من دونه، يصبح إحباطه تجربة تتجاوز نقص الدخل إلى الشعور بالتهمة والازدراء الاجتماعي. قد تمنحه المنصات الرقمية اعترافاً مؤقتاً عبر المشاهدات والتعليقات والإعجابات، لكنه يظل عاجزاً عن تحويل هذا الاعتراف إلى قوة حقيقية تغير شروط حياته.

وهكذا قد يتحول الغضب إلى سخرية، والرفض إلى محتوى متداول، والمقاطعة إلى موقف فردي يستهلك أمام الشاشة. إن انتشار الوعي لا يعني بالضرورة تشكل الوعي الطبقي، كما أن الاتفاق على رفض الواقع لا يعني امتلاك القدرة الجماعية على تغييره. ينطبق ذلك على مقاطعة الانتخابات، حين تطرح باعتبارها موقفاً سياسياً من طبيعة

النظام الانتخابي وحدود المؤسسات المنتخبة في ظل غياب الديمقراطية الفعلية. فالمقاطعة ليست غاية في ذاتها، بل ينبغي أن ترتبط ببرنامج للنضال وبناء البديل الديمقراطي والاجتماعي. وينطبق الأمر نفسه على مقاطعة المنتجات المرتبطة بشركات أو مصالح تدعم الاحتلال الإسرائيلي أو التطبيع. فقد أظهرت حملات المقاطعة كيف يمكن للمعلومات المتداولة رقمياً أن تحول موقفاً فردياً إلى ممارسة جماعية واسعة، وأن تمنح المستهلكين وسيلة للتعبير عن رفضهم والمساهمة في الضغط الاقتصادي.

لكن نجاح المقاطعة لا يُقاس بعدد المنشورات والإعجابات وحدها، بل بقدرتها على الاستمرار، وعلى تنظيم المشاركة، وعلى ربط الفعل الاستهلاكي بالموقف السياسي والتضامن الجماعي. فكما أن مقاطعة الانتخابات لا تصبح قوة سياسية بمجرد الامتناع عن التصويت، فإن مقاطعة المنتجات لا تكتسب كامل إمكاناتها بمجرد تداول قوائم العلامات التجارية. في الحالتين، يظل السؤال: كيف تنتقل من القرار الفردي إلى الفعل الجماعي المنظم؟

من الاعتراف الاجتماعي إلى التنظيم الطبقي

لا يكفي أن نتحدث عن الغضب الشعبي من دون فهم الظروف التي تنتجها. فالعامل الذي يعاني الاستغلال، والشاب العاطل، والمرأة العاملة التي تواجه التمييز، والفلاح الصغير الذي يعاني هشاشة شروط الإنتاج، يعيشون تجارب مختلفة، لكنها قد تكشف عن مصالح مشتركة مرتبطة بالاستغلال وانعدام الأمان الاجتماعي وضعف القدرة على التأثير في القرارات.

غير أن هذه المصالح لا تتحول تلقائياً إلى وعي طبقي. فقد يبقى الغضب فردياً، أو يتحول إلى انسحاب من السياسة،

أو يدفع صاحبه إلى البحث عن خلاص شخصي، بما في ذلك الهجرة. وهنا تبرز ضرورة حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، باعتباره أداة للربط بين التجارب المتفرقة، وفهم أسبابها البنيوية، وتحويل المطالب الجزئية إلى مشروع سياسي واجتماعي.

لكن الحزب لا ينبغي أن يتعامل مع العمال والشباب باعتبارهم مجرد جمهور يتلقى خطاباً جاهزاً. فإذا كان الاعتراف الاجتماعي يعني أن يكون الإنسان فاعلاً في تحديد مصيره، فإن التنظيم التحرري مطالب بأن يتيح لأعضائه المشاركة في النقاش والقرار، وممارسة النقد والمحاسبة، والمساهمة في تطوير برنامجه وممارسته.

إن الحزب الذي يقاوم التهميش خارج صفوفه ينبغي أن يقاوم أيضاً كل ما قد يعيد إنتاجه داخل تنظيمه. فدوره ليس أن يتحدث باسم الكادحين من دونهم، بل أن يساعدهم على اكتساب القدرة على التنظيم والفعل الجماعي.

ومن هنا، لا يُقاس حضور الحزب الرقمي بعدد المتابعين فقط، بل بقدرته على ربط التواصل بالنقاش، والنقاش بالمشاركة، والمشاركة بالنضال داخل مواقع العمل والأحياء والجامعات والنقابات والجمعيات.

الخوارزمية البديلة: من استهلاك المحتوى إلى بناء القوة

قد يبدو الحديث عن خوارزمية بديلة دعوة إلى إنشاء منصة جديدة أو نشر محتوى تقدمي بدلاً من المحتوى السائد. لكن تغيير مضمون الرسالة لا يكفي إذا ظلت العلاقة بالمتلقي قائمة على الاستهلاك السلبي نفسه.

فالخوارزمية البديلة لا ينبغي أن تكون مجرد وسيلة أكثر كفاءة لنشر الأفكار، بل جزءاً من مشروع يتيح للناس التعلم والتعاون والمشاركة في تحديد الأولويات واتخاذ القرارات. وهذا يقتضي حماية

الخصوصية، واحترام استقلالية الأفراد، وتطوير أدوات رقمية تساعد على تنظيم المبادرات وتبادل المعرفة، بدلاً من اختزال المشاركة في الإعجاب والتعليق. هنا تلتقي هذه الفكرة مع تصور أكسل هونيث للحرية الاجتماعية: فالحرية ليست مجرد قدرة الفرد على الاختيار منفرداً، بل تتطلب علاقات ومؤسسات تمكنه من تحقيق أهدافه بالتعاون مع الآخرين. ومن هذا المنظور، لا تصبح التكنولوجيا تحررية لمجرد استخدامها لنشر خطاب تقدمي، بل بقدر ما تساعد على بناء علاقات اجتماعية أكثر تضامناً وديمقراطية.

يوضح غرامشي، فإن الهيمنة لا تقوم على الإكراه وحده، بل تشمل أيضاً تشكيل الأفكار والقيم داخل المجتمع. واليوم، أصبح الفضاء الرقمي إحدى ساحات هذا الصراع، إلى جانب الشارع والنقابة والجامعة ومواقع الإنتاج.

لكن بناء هيمنة مضادة لا يتحقق بمجرد احتلال الشاشات بالمحتوى السياسي، بل بربط هذا المحتوى بالممارسة الاجتماعية والتنظيم المستمر.

الخوارزمية تستطيع أن تنشر الغضب، لكنها لا تبني الحزب. ويمكنها أن توسع دائرة التضامن، لكنها لا تضمن استمراره. أما الحزب، فمهمته أن يحول الوعي إلى تنظيم، والرفض إلى مشروع، والتضامن إلى قوة جماعية.

إن المعركة ليست على الشاشة وحدها، بل على الشروط التي تجعل الإنسان قادراً على فهم واقعه والمشاركة في تغييره. وفي زمن أصبحت فيه الخوارزميات تؤثر في تشكيل الوعي، لا يكفي أن نفهم آليات الهيمنة الرقمية؛ علينا أن نبني التنظيم الذي يجعل التكنولوجيا وسيلة للتحرر، لا بدلاً عن النضال.

فالجماهير يستهلك المحتوى، أما التنظيم فيراكم التجربة ويبني القوة. وبين الاثنين تتحدد إحدى أهم معارك حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين اليوم.

من ماي 1968 إلى خريف 2026:

احتجاجات تلاميذ فرنسا بين أزمة المدرسة، والحرية، والتضامن مع أطفال غزة

محمد علاي

هل تعود فرنسا إلى لحظة انتفاضة جديدة؟ من صراع الأجيال في عصر الصناعة إلى احتجاجات الشباب في عصر التكنولوجيا والهيمنة الرأسمالية العالمية.

حين يتحول التلميذ من متلقٍ للمعرفة إلى فاعل سياسي

لم تعد احتجاجات التلاميذ في فرنسا خلال خريف 2026 مجرد تحركات مدرسية عابرة، بل أصبحت تعبيراً عن أزمة تتجاوز أسوار المؤسسات التعليمية، لتطرح أسئلة عميقة حول مستقبل المدرسة العمومية، والعدالة الاجتماعية، وحدود السلطة الأمنية، ومكانة الشباب في صناعة القرار السياسي. فمُنذ أواخر شتبر 2026، اتسعت حركة الاحتجاجات لتشمل عدداً من المدن الفرنسية، على خلفية تدهور ظروف الدراسة، ونقص المدرسين، واكتظاظ الفصول، وتردي البنيات التحتية المدرسية، إلى جانب الاعتراض على أساليب تدخل قوات الأمن. وقد انضمت إلى هذه التعبئة فئات من الطلبة والأساتذة والنقابات وشرائح من المجتمع المدني، فيما برز التضامن مع القضية الفلسطينية ضمن بعض المشاهد والرموز الاحتجاجية. وأعادت هذه التطورات إلى الواجهة سؤالاً تاريخياً ظل يرافق الجمهورية الفرنسية منذ انتفاضة ماي 1968: هل تستطيع المؤسسات السياسية استيعاب مطالب الأجيال الجديدة، أم أن عجزها عن الاستجابة يدفع الشارع إلى التحول إلى ساحة بديلة للتعبير والمواجهة؟ إن أهمية هذه الحركة لا تكمن فقط في حجم المشاركين فيها أو في قدرتها على تعطيل الدراسة، وإنما في طبيعة الأسئلة التي تطرحها عن العلاقة بين الدولة والمجتمع، وبين التربة والحرية، وبين الحقوق المعلنة والممارسة الفعلية.

تبدأ الحركة الاحتجاجية من مطالب ملموسة ومباشرة: توفير المدرسين، وتقليص الاكتظاظ، وتحسين ظروف التعلم، وتأهيل المباني، ومراجعة بعض جوانب الانتقال من التعليم الثانوي إلى الجامعة، ولا سيما نظام القبول الجامعي.

لكن اختزال هذه المطالب في مجرد اعتراضات مرتبطة بظروف الدراسة وحدها من شأنه أن يحجب أبعاداً أعمق للحركة. فالمدرسة ليست مؤسسة محايدة عن المجتمع الذي توجد فيه؛ إنها تعكس اختياراته الاقتصادية والاجتماعية، وترجم درجات متفاوتة لطبيعة توزيع الثروة والفرص بين فئاته. وعندما يشعر التلاميذ بأنهم يتعلمون داخل مؤسسات تعاني نقص الموارد، بينما يُطلب منهم الاستعداد لمستقبل تنافسي غير مضمون، فإن الأزمة التعليمية تتحول إلى أزمة ثقة في المؤسسات التي يفترض أن تضمن تكافؤ الفرص.

من هذه الزاوية، يصبح الدفاع عن المدرسة العمومية دفاعاً عن أحد الأسس التاريخية للدولة الاجتماعية الفرنسية: الحق في التعليم باعتباره حقاً عاماً، وليس امتيازاً مرتبطاً بالقدرة المالية للأسرة أو بموقعها الاجتماعي. وتزداد حدة هذا التناقض حين تواجه الحكومات مطالب زيادة الإنفاق على الخدمات العمومية بحجج العجز المالي وضغوط الدين العام. فالمسألة هنا لا تتعلق فقط بمدى توافر الأموال، بل أيضاً بالأولويات التي تحدد كيفية توزيع الموارد العامة.

هل تُعامل المدرسة باعتبارها استثماراً طويلاً الأجل في الإنسان والمجتمع، أم باعتبارها بنداً من بنود الإنفاق الذي ينبغي تقليصه كلما اشتدت القيود المالية؟ إن هذا السؤال يفسر جانباً مهماً من انتقال الاحتجاج من المطالبة بإصلاح ظروف الدراسة إلى مساهلة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

من ماي 1968 إلى خريف 2026، ما الذي تغير؟

تكتسب المقارنة بين الحركتين أهميتها من كون فرنسا عرفت في ماي 1968 انتفاضة طلابية تحولت إلى أزمة اجتماعية وسياسية واسعة، شارك فيها العمال والموظفون وفئات متعددة من المجتمع، وشهدت البلاد خلالها إضرابات واحتلالات للمؤسسات وتحديداً واضحاً للتراتبية التقليدية للسلطة.

لم تكن حركة 1968 مجرد احتجاج على الجامعة أو على أساليب التدريس، بل ارتبطت برفض أشكال السلطة الصارمة، وانتقاد المجتمع الاستهلاكي، والمطالبة بالمشاركة والكرامة وتحرير العلاقات الاجتماعية. وقد التفت الحركة الطلابية آنذاك مع حركة عمالية ضخمة، لتنتج واحدة من أبرز لحظات التعبئة الجماهيرية في التاريخ الفرنسي المعاصر. أما حركة 2026، فتنبثق من سياق مختلف جذرياً، رغم وجود نقاط التقاء واضحة.

في عام 1968، كان العالم يعيش في ظل الحرب الباردة، والانقسام بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وصعود حركات التحرر الوطني، والاحتجاجات المناهضة لحرب فيتنام. وكانت المصانع والنقابات والجامعات من أبرز مراكز التنظيم والتعبئة. أما في عام 2026، فقد أصبح الاتصال الرقمي وشبكات التواصل الاجتماعي وتداول الصور ومقاطع الفيديو عناصر مؤثرة في انتشار الاحتجاجات وتشكيل الرأي العام. كما يواجه الشباب مستقبلاً يتسم بالتحويلات التكنولوجية المتسارعة، والقلق بشأن العمل، وتزايد أهمية الذكاء الاصطناعي، واتساع الفوارق الاجتماعية، وتراجع الثقة في عدد من المؤسسات التقليدية. ويمكن تلخيص أبرز أوجهه:

1- أمن سلطة المصنع والجامعة إلى سلطة المنظومة الرقمية والاقتصادية:

كان الصراع في 1968 موجهاً بدرجة كبيرة ضد التراتبية داخل الجامعة ومكان العمل والدولة. أما اليوم، فيمهد النقد إلى نظام تعليمي يتأثر بالتقشف، وسوق عمل غير مستقر، وعالم رقمي تتحكم في جانب مهم منه منصات وشركات عابرة للحدود.

2- من التنظيم الجماهيري التقليدي إلى التعبئة الشبكية:

كانت النقابات والأحزاب والمنظمات الطلابية أدوات مركزية في التعبئة سنة 1968. أما اليوم، فتستطيع الصور والمقاطع القصيرة والوسوم الرقمية أن تنقل مشهداً محلياً إلى المجال العام الدولي في وقت وجيز، دون أن يعني ذلك أن الانتشار الرقمي يعوض بالضرورة التنظيم الميداني المستمر.

3- من وعود المستقبل الصناعي إلى القلق بشأن المستقبل الرقمي:

ارتبطت مرحلة 1968 بمجتمعات صناعية تعرف نمواً اقتصادياً وتوسعاً في الاستهلاك، رغم التفاوتات والقيود الاجتماعية. أما جيل 2026، فينشأ وسط وعود التكنولوجيا بالوفرة والوفرة، لكنه يواجه أيضاً مخاوف الإقصاء الاجتماعي،

وعدم استقرار المسارات المهنية، وتفاوت فرص الاستفادة من التحولات الرقمية. ومع ذلك، ينبغي الحذر من تصوير سنة 1968 باعتبارها عصر الاستقرار والعدالة، أو سنة 2026 باعتبارها زمناً خالياً من إمكانات التغيير. فكل مرحلة تحمل تناقضاتها، وكل حركة احتجاجية تتحدد بقدرتها على تحويل الغضب إلى مطالب واضحة وتنظيم قادر على الاستمرار.

■ الكوفية والعلم الفلسطيني، من الرمز الوطني إلى التضامن الإنساني

●● من المشاهد اللافتة في بعض الاحتجاجات التلامذية الفرنسية ظهور العلم الفلسطيني والكوفية، وهما رمزان يتجاوزان دالتهما الجغرافية المباشرة ليحملاً لدى عدد من المشاركين، معاني التضامن مع شعب يعيش الحرب والتجهير وفقدان الأمان، ولا سيما الأطفال في غزة.

إن حضور هذه الرموز في فضاء مدرسي فرنسي يطرح سؤالاً مهماً:

لماذا يرى بعض التلاميذ أن الدفاع عن شروط تعليمهم داخل فرنسا يمكن أن يتعاضد مع التعبير عن التضامن مع أطفال يعيشون بعيداً عنهم؟

قد يكون الجواب في شعور هؤلاء الشباب بأن الحقوق الإنسانية مترابطة، وأن الحق في التعليم لا ينفصل عن الحق في الحياة والأمان والكرامة. فالطفل الذي يطالب بمدرسة صالحة للتعلم قد يرى في الطفل الفلسطيني الذي فقد مدرسته أو أسرته أو إمكانية الوصول إلى التعليم صورة أكثر قسوة للحرمان من الحق نفسه.

ومن هنا، يمكن فهم التضامن مع غزة باعتباره تعبيراً عن انتقال جزء من الوعي الشبابي من الاهتمام بالقضايا الوطنية المباشرة إلى الإحساس بالمسؤولية تجاه قضايا إنسانية دولية.

لكن من الضروري التمييز بين وجود العلم الفلسطيني أو الكوفية في بعض المشاهد وبين الإدعاء بأن القضية الفلسطينية هي السبب الرئيسي للحركة بأكملها. فالمطالب التعليمية والاعتراض على أساليب تدخل الشرطة يشكلان محورين أساسيين في الاحتجاجات التي تناولتها التقارير الصحفية.

ومع ذلك، فإن تداخل المطالب المحلية مع الرموز الدولية يكشف عن ملامح وعي سياسي جديد، لا يرى العالم في صورة قضايا منفصلة تماماً، بل يربط بين العدالة الاجتماعية والحريات العامة وحقوق الإنسان.

كما أن التضامن الحقيقي لا يقتضي تبرير العنف أو الاعتداء على الآخرين؛ بل يستمد قوته من الدفاع المتسق عن حياة المدنيين وحقوقهم، أي كانت هويتهم أو جنسيتهم. تطرح المواجهات التي رافقت الاحتجاجات سؤالاً حساساً يتعلق بالتناقض المحتمل بين المبادئ التي تعلنها الدولة الفرنسية والممارسات الأمنية التي تتبعها على أرض الواقع.

فرنسا ترتبط تاريخياً بشعارات الحرية والمساواة والأخوة، وتحمل مبادئ حقوق الإنسان مكانة أساسية في خطابها السياسي والدستوري. غير أن القيمة الفعلية لهذه المبادئ لا تقاس بالشعارات وحدها، وإنما بمدى احترامها في لحظات التوتر، حين يخرج المواطنون إلى الشارع للاعتراض على السياسات العامة.

وقد أثارت مشاهد إصابة بعض التلاميذ

والانتقادات الموجهة إلى تدخلات الشرطة نقاشاً بشأن التناسب في استعمال القوة، وضمان حق التظاهر السلمي، وحماية القاصرين من المعاملة التي قد تعرض سلامتهم الجسدية والنفسية للخطر. وتناولت تقارير صحفية فرنسية ودولية عمليات توقيف واسعة وإصابات خطيرة، فيما دعت منظمة العفو الدولية في فرنسا إلى خفض التصعيد وانتقدت ما وصفته بالاستخدام غير المتناسب للقوة. وفي المقابل، شهدت بعض الاحتجاجات أعمال تخريب واعتداءات، وهو ما يستدعي بدوره التمييز بين التظاهر السلمي وأعمال العنف الفردية أو الجماعية.

إن الدفاع عن حقوق الإنسان يقتضي موقفاً مبدئياً من الجانبين: لا يجوز استخدام العنف ضد المتظاهرين السلميين أو التعامل مع القاصرين خارج الضمانات القانونية، كما لا يجوز اعتبار تخريب المدارس أو الاعتداء على المدرسين أو عناصر الإسعاف أو المواطنين وسيلة مشروعة للاحتجاج.

فالدولة الديمقراطية لا تختير فقط بقدرتها على حفظ النظام، بل أيضاً بقدرتها على ممارسة سلطتها في إطار القانون، وتوفير آليات مستقلة للتحقيق في الانتهاكات ومساءلة المسؤولين عنها. وبالمثل، لا تقاس قوة الحركة الاحتجاجية بقدرتها على تعطيل المؤسسات فقط، بل بمدى التزامها بحقوق الآخرين وبقدرتها على إقناع المجتمع بعدالة مطالبها.

والأخطر أن يؤدي العنف المتبادل إلى إفراغ المطالب الأصلي من مضمونها، بحيث تختفي أزمة التعليم وراء صور المواجهات، ويتحول النقاش من إصلاح المدرسة إلى استعادة النظام وحدها.

هل نعيش عصر الهيمنة الرأسمالية والقطب الواحد؟

لا يمكن فهم احتجاجات الشباب الفرنسي بمعزل عن التحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ نهاية الحرب الباردة.

فقد أدى انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع التسعينيات إلى تعزيز موقع الولايات المتحدة بوصفها القوة الدولية المهيمنة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وتوسعت العولمة الاقتصادية، وازدادت أهمية الشركات متعددة الجنسيات والأسواق المالية والتكنولوجيا الرقمية في توجيه القرارات الاقتصادية والاجتماعية.

لكن وصف العالم في 2026 بأنه يعيش هيمنة مطلقة لقطب واحد يحتاج إلى تدقيق. فالولايات المتحدة ما تزال قوة مركزية في الاقتصاد والتكنولوجيا والأمن الدولي، غير أن صعود الصين، وتعدد مراكز القوة، والنفاس الجيوسياسي، والتحولات في موازين التجارة والطاقة، تجعل النظام العالمي أكثر تعقيداً من صورة القطب الواحد الصافية.

ومع ذلك، يمكن القول إن المنطق الرأسمالي العالمي، بما يتضمنه من تنافس على الاستثمار والإنتاجية وخفض التكاليف، يضع ضغوطاً على السياسات الاجتماعية في بلدان عديدة، وإن اختلفت أشكال هذه الضغوط من دولة إلى أخرى.

وفي فرنسا، يظهر التوتر بين الحفاظ على الخدمات العمومية وبين متطلبات ضبط الميزانية بوصفه إحدى ساحات هذا الصراع. وحين يشعر الشباب بأن المدرسة العمومية تتراجع، بينما تتقدم الاعتبارات المالية على حساب حاجاتهم اليومية، فإنهم لا يحتجون على قرار إداري معزول فحسب، بل يطرحون ولو بصورة غير مكتملة، سؤالاً عن طبيعة

الأدب الفلسطيني المقاوم:

حين تصبح الكلمة جبهة في معركة التحرر

حسن أولحاج

ليس الأدب الفلسطيني المقاوم مجرد تعبير جمالي عن المأساة، ولا مرثية طويلة لشعب اقتلع من أرضه، بل هو شكل من أشكال المقاومة الثقافية والسياسية، ووسيلة للدفاع عن الذاكرة الوطنية في مواجهة مشروع استعماري استيطاني يسعى إلى مصادرة الأرض وطمس الهوية ومحو التاريخ. فمذ النكبة، لم تكن الكتابة الفلسطينية ترفاً ثقافياً، بل صارت فعلاً من أفعال التشبث بالحياة، ومحاولة لاستعادة الإنسان الفلسطيني من قبضة النسيان والتشريد.

لقد تشكل هذا الأدب في قلب التناقض التاريخي بين شعب يناضل من أجل الحرية والعودة، ومشروع استعماري يستند إلى القوة العسكرية والاستيطان والإحلال. لذلك لم تكن الأرض في الرواية والقصة الفلسطينية مجرد فضاء جغرافي، بل تحولت إلى ذاكرة جماعية، وإلى علاقة مادية وتاريخية بين الإنسان ومجال عيشه، وإلى رمز للانتقام الذي لا تستطيع القوة انتزاعه مهما اشتدت أدوات القمع. ويحتل غسان كنفاني موقعاً مركزياً في هذا المسار، ليس لأنه كتب عن فلسطين فحسب، بل لأنه جعل الأدب أداة لتحليل الهزيمة والافتقار والوعي الطبقي والوطني. ففي روايته «رجال في الشمس»، تتحول مأساة اللاجئين إلى مسالة سياسية عميقة لأسباب العجز والانكسار، بينما تكشف روايته «عائد إلى حيفا» أن العودة ليست مجرد استرجاع للمكان، بل مواجهة مع التاريخ والمسؤولية ومعنى الانتماء والمقاومة. لقد تجاوز كنفاني تصوير الضحية إلى البحث عن الشروط التي تمكن الإنسان من استعادة فاعليته التاريخية.

وفي الشعر، منح محمود درويش تجربة الاقتلاع لغة كونية، حيث تداخلت الهوية بالحرية، والذاكرة بالمستقبل، والحياة بالمقاومة. أما سميح القاسم وتوفيق زياد، فقد جعلوا القصيدة صوتاً للصمود في مواجهة سياسات التمييز والقمع، وأثبتنا أن الثقافة

الوطنية تستطيع حماية الشخصية الجماعية من التفكك، حتى في ظل الاحتلال ومحاولات الإخضاع. لكن قوة الأدب الفلسطيني المقاوم لا تكمن في الشعارات وحدها، بل في قدرته على تحويل التجربة الفردية إلى وعي جماعي، وربط الألم الإنساني بالبنية السياسية والاجتماعية التي تنتجها. فالسجن، والمتقى، والمخيم، والحاجز، والبيت المههد بالمصادرة، ليست موضوعات معزولة عن بعضها، بل وجوه لتجربة تاريخية تتقاطع فيها السيطرة الاستعمارية مع مقاومة الإنسان من أجل البقاء والحرية.

وفي غزة، حيث تتعرض الحياة الإنسانية للتدمير، تكتسب الكتابة معنى إضافياً؛ إنها شهادة على وجود شعب لا يريد أن يُحتزل في أرقام الضحايا وتقارير الحرب. فالكلمة تحفظ أسماء الذين رحلوا، وتوثق تفاصيل الحياة اليومية، وتقاوم تحويل المأساة إلى مشهد عابر في ذاكرة العالم. إنها لا تعوِّض الشهداء، لكنها تمنح الجريمة من احتكار رواية التاريخ.

إن الدفاع عن الأدب الفلسطيني المقاوم هو دفاع عن حق الشعب الفلسطيني في رواية تاريخه بنفسه، وعن الثقافة بوصفها ميداناً من ميادين الصراع ضد الاستعمار والنسيان. فحين تعجز القوة عن إقناع الإنسان بالتخلي عن أرضه وذاكرته، تظل القصيدة والرواية والشهادة تحفظ ما يراد محوه، وتفتح أمام الأجيال طريقاً لفهم الماضي وتغيير الحاضر.

وهكذا، لا يكتفي الأدب الفلسطيني المقاوم بوصف العالم كما هو، بل ينحاز إلى إمكانية تغييره. إنه أدب يجعل من الذاكرة فعلاً للمستقبل، ومن الكلمة موقعاً، ومن الإبداع التزاماً بقضية التحرر. ففلسطين ليست موضوعاً يكتبه الأدب فحسب؛ إنها تجربة تاريخية تعيد تشكيل معنى الكتابة ذاتها، حين تصبح الكلمة مقاومة، وتصبح الذاكرة وعداً بالعودة، ويظل الإنسان، رغم كل محاولات المحو، صاحب الحق في الأرض والتاريخ والحياة.

من حمار أبي سمير إلى نوبل للسلام:

حكاية نافي بيلاي والعدالة المؤجلة

تابع ص 10

شعراً سياسياً، بل حياة يومية يتمسك بها الإنسان حين يحاصر بيته، وتقيد حركته، وتعرض عليه الأموال كي يرحل. كما علمتنا أن مهمة السياسة ليست الاكتفاء بتوثيق المأساة، بل تحويلها إلى قضية عامة تفرض على العالم مواجهة مسؤولياته.

لهذا، فإن فوز نافي بيلاي بجائزة نوبل للسلام مناسبة لاستعادة ذلك المشهد: بيت محاصر، وأسرة تتمسك بأرضها، وابن لا يطلب سوى حمار يساعده على مواصلة الحياة.

بين ذلك الطلب البسيط والجائزة الدولية مسافة تختصر جوهر القضية الفلسطينية: شعب يريد أن يعيش بحرية وكرامة على أرضه، وعالم مطالب بأن يثبت أن القانون الذي وضعه لحماية الإنسان يسري على الجميع، لا على الضعفاء وحدهم.

رحل «أبو سمير» عن عالمنا في بيته الصامد في بيت إجزا في العشرين من أبريل/نيسان 2012، ولكن روحه الوثابة تبقى خالدة. وتظل حكايته في التحدي والصمود درساً ونبراساً للأجيال المنغرسه كاشجار الزيتون في بلادنا، كما لكل أحرار العالم.

(*) جمال زقوت كاتب ومحلل سياسي فلسطيني

عيد المدرس وعيد الشاعر «خليل حاوي»



نورالدين موعايد

العيد في السيميائيات التعيينية هو تلك الأنشطة المنجزة، الدالة على «تصالح» القوى الإنسانية الثلاثية: القوى الذهنية، القوى البدنية، القوى النفسية، أما في السيميائيات التضمينية، فالعيد وثيق الصلة ب«قتل الزمن»، أو هو تمرد يخترق حصائل، مختلفة الفصائل، ومؤكدها أنها لا توائم انتظارات المدرس، المربي الكادح كدحا ذهبنا قد يوشك أن يذنيه من الحنون» Enseigner c'est partager sa part de folie والسؤال الرئيس الذي نصوغه عنه يخلخل الثوابت هو: ماذا أعدوا للمدرس، ونحن نشرف على «استقبال» سنة دراسية جديدة؟، بل لماذا، وإلى متى يصير المسؤولون عن الحقل التربوي على صمم يمثل هذا الإصرار المرضي (يفتح الرأ) كلما أعيد طرح ضرورة تسوية ملفات السادة المربين، المعلقة!

ومن البدايات أن «مدرسة الفرح L'école de la joie» تمسي شروى نقير إذا كان الفاعل الأساس، المفروض أن يحينها، لا يعيش، هو نفسه، تلك الفرحة المفترضة، وحسبنا القاعدة الفقهية (فاقد الشيء لا يعطيه). وقل القول نفسه عن: «تربية الإبداع» و «مدرسة المستقبل».. مما يدفع بالإحباطات إلى أن تتواتر، ومن ثمة تغدو دكتاتورية الإفلاس المجتمعي على مرمى حجر.

أما الشاعر خليل حاوي فيقول: «وكفاني أن لي أطفال أترابي ولي في حبهم حمر وزاد من حصاد الحقل عندي ما كفاني وكفاني أن لي عيد الحصاد أن لي عيداً وعيد كلما ضووا في القرية مصباح جديد غير أنني ما حملت الورد للموتى..»

الظاهر، الطاهر أن العيد، في تصوره، مشروط بالتغيير الذي سماه تجديداً؛ إذ لا يعدم التعدد المحمل بانتصارات المعذنين، الحتمية التي لا تنطبق على الموتى، والموت البؤرة، هنا، موت مجازي به همز ولز في حق المتخاذلين، المستسلمين، المنبطحين الذين باعوا قضيتهم الأم بئس بئس، ضاعف ما أصاب شعبه من تعس ونكس. وقد وفق الشاعر في تحقيق تصالح «الأطفال» و«العيد»، لأن الأطفال هم الأكثر ابتهاجاً بالعيد، ولأنهم رمز المستقبل المنعق من الطغيان، الطافح بالغليان، فإن فضاءهم ينعشه ويخلصه من وعاء السفر، السفر الباحث عن الكرامة والحرية.. والمؤسف، المخجل أن الشاعر لم يستنسخ الانهزامية، فاختر الالتهاق برهط العدم، منتحراً، بعد أن طفح كيل الصمت العربي الرعدي. وعندي أن المدرس مازال متخماً بالأمانى العذاب، التي تطاول عنان السماء، فليردد ما قاله الشاعر الفلسطيني سميح القاسم، وغناه الفنان مارسيل خليفة:

«منتصب القامة أمشي مرفوع الهامة أمشي»

ليحقق كرامته متأرجحاً بين مختلف أجيال حقوق الإنسان، فإذا طقوس العيد ملاحظة، مقيسة أينما ولى وجهه. مرة شقيق حنظلة 2026.

عمر باعزیز:

سجلت المشاركة نسبة أقل من 20 % ، وهي إعلان عن إخفاق النظام مرة أخرى في ضمان مشاركة واسعة، وصبغ العملية بنوع من المصداقية المفقودة...

ضيف هذا العدد الذي خصص ملفه لمسألة الانتخابات في المغرب، هو الرفيق عمر باعيز نائب الأمين العام لحزب النهج الديمقراطي العمالي في هذا الحوار معه حول الظروف التي مرت فيها الانتخابات التشريعية 2026 وحول النتائج المنبثقة عنها وانعكاساتها المحتملة على الأوضاع الاجتماعية والسياسية في بلادنا...

إدباء، عندما نريد التحليل انطلاقاً من الأرقام، تسجل كامل التحفظ عليها ما دمنّا لا نتمكن من الوصول الى الحق في المعلومة حتى في هذا المجال أيضاً. وتبقى الأرقام الرسمية هي التي توجهنا بعيداً نوعاً ما عن الواقع الذي قد نقابحنا حقائقه. ومع ذلك إذا كانت لوائح الانتخابات التشريعية تحصى عدد المسجلين بـ 15,801,162 ناخباً منهم 46% من النساء بينما نسبة المشاركة وطنياً 38,02 في المائة أي ما يناهز 6.007.602 مصوتا. وبعيداً عن احتساب الأصوات المملّغة وما شابهها، نلاحظ بلغة الأرقام أعلاه، أن عملية التسجيل في اللوائح لم تكن حملاتها مقنعة للعموم، وخاصة الشباب، لضعف أو انعدام الثقة في المسلسل برمته. فاختصاراً، دون الدخول في عمق العملية المغشوشة علانية ودون مساحيق، سجلت المشاركة نسبة أقل من 20 في المائة، وهي اعلان عن اخفاق النظام مرة أخرى في ضمان مشاركة واسعة، وصبغ العملية بنوع من المصادقية المفقودة في كل مناسبة يطلق فيها هذا المسلسل المكرو، دون فائدة أو استفادة من الرسائل الواضحة التي يمكن استنتاجها من رفض هذه العملية ونتائجها. إنها فعلاً مقاطعة جماهيرية عارمة، وكانت هذه المرة تكتسي نوعاً من الوعي بموقف سياسي يمارس بتعبيرات مختلفة رداً على الشعارات الجوفاء وتقارير مكاتب الدراسات والتقارير الاستخباراتية المغشوشة في غياب وعي جماعي يطرح الأسباب الحقيقية ويعالجها بجرأة ووضوح كاملين.

أن الحديث عن 20 في المائة من المشاركين لا يجب أن يفسينا مسؤولياتنا تجاه 80 في المائة من المقاطعين وهي مختلف فئاتها وانتماءاتها للطبقات الشعبية، تبدو جاهزة لمشاريع بديلة آخر تستهدف التغيير المنشود. وهذا ما يطرح على القوى الديمقراطية والتقدمية وضع برامج وخطط للنضال الشعبي لفرض المطالب الاجتماعية وتغيير حياة الجماهير الى الأحسن بمواجهة الزيادات المتواصلة في الأسعار من جهة، ومن جهة ثانية، فرض التراجع عن كل القوانين التي تمس الحق في الاستقرار في العمل وضمان حق الشغل بأجور وشروط ملائمة. ثم خوض معركة إسقاط قانون الاضراب والتقاعد بما يضمن للطبقة العاملة وعموم الكادحين موقعا مناسباً، يضمن لهم كرامتهم ويحميهم من الاستغلال والافتراس. وبما يؤهل أوضاعهم للانخراط في بناء المعبر السياسي، أي الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية.

كما أن موازين القوى المختلة حالياً لصالح الكتلة الطبقية السائدة تستوجب العمل المستمر لتوحيد حركة النضال من أجل بناء جبهة موحدة ضد المخزن وضد التطبيع مع الكيان الصهيوني، ومن أجل التحرر الوطني وبناء المجتمع الديمقراطي.



التلاعب به أو المتاجرة في الممنوعات...
قد يقول البعض بتواجد تمثيلية نقابية في الغرفة الثانية أي مجلس المستشارين وعليهم مسؤولية الترافع على هذه المرافق الاجتماعية الحيوية الهامة، لكن هي الثنائية نفسها خاضعة للتمييز وأفضلية قرارات مجلس النواب على مجلس المستشارين في الحسم في القرارات متى اختلف المجلسين حول قرار ما.

عموما، فأختصاصات المؤسسة التشريعية فقيرة جدا، ولا يمكنها أن تنفذ الى مستوى المؤسسات التي تتمتع بهذه الصفة وبعمق ديمقراطي، وهي في الأصل في حضان نظام غير ديمقراطي فأفقد للشرعية الشعبية، ومن دون عمق وطني يحقق للشعب الحرية والكرامة والعيش الكريم والمساواة. هذه المؤسسة غير مستقلة بذاتها حتى تتمكن أن تتداول حتى في قضية العفو العام مثلا وهي قضية متداولة في كل الأوساط المحلية والدولية بينما يقبع المزيد من المعتقلين السياسيين في السجون ظلما وعدوانا كما هو الحال بالنسبة لمعتقلي حراك الريف ومعتقلي الحركة الطلابية ومعتقلي الحركات الشعبية.

كما هي سابقتها سجلت مقاطعة قوية لا من حيث عدد المسجلين في اللوائح الانتخابية ولا من حيث عدد المصوتين. ما التغيرات التي تعنيها هذه المقاطعة العامة؟

التشريعية الضعيفة بل المناقضة لما يفرضه المنطق الديمقراطي؟

هذا السؤال يتعمق السؤال الأول، وفي حديثكم عن الإمكانيات الموجودة في يد المؤسسة التشريعية لأجل تحقيق بعض المطالب الشعبية. قد تكون وظيفة البرلمان أيضا تقييم السياسات العمومية (الفصل 70 وما بعده) وهي وظيفة جديدة في دستور 2011، غير أنه وفي غياب توفره على وسائل وأدوات عمل حقيقية باستقلالية وشفافية، قادرة على محاسبة الحكومة وتقييم أدائها الفعلي، تبقى النصوص موقوفة التنفيذ لأهداف مقصودة. وإذا لاحظنا أن بعض المطالب الشعبية تنفذ الى غرف البرلمان وتأخذ بها علما سواء بسبب النزالات الشعبية أو بسبب مساهمة وسائل التواصل الاجتماعي، خاصة في قضايا الصحة والتعليم أو غلاء المعيشة والزيادات المتواصلة في أثمان المواد الاستهلاكية الأساسية مثل المحروقات، فهل تستطيع الفرق والمجموعات البرلمانية توقيف ذلك الزيف؟ هي أمور واضحة أصلا إذا كانت هذه المؤسسة ومثيلاتها غير ذات تمثيلية حقيقية وفاقة للشرعية الشعبية، هي مرتبطة بعقد الامتثال والخضوع للتوصيات والإملاءات التي تفرضها صناديق المؤسسات الامبريالية ضمن تعميق التبعية. كيف يمكن أن تكون هذه المؤسسة قادرة على وضع حد لغلاء الأسعار وأعضاؤها مجملهم من الأعيان وخدام المخزن بل منهم متورطون توبعوا أو يتابعون بتهمة تنذير المال العام أو

عرف المغرب تنظيم انتخابات
تشريعية في 23 شتنبر 2026 وهي
الانتخابات التي تتمخض عنها المؤسسة
التشريعية الممثلة في مجلس النواب، ما
قراءتكم للاختصاصات التشريعية لهذه
المؤسسة في دستور 2011؟

إذا كانت اختصاصات البرلمان بغرفتيه: (النواب والمستشارون) خاضعة لدستور 2011 كما هي الانتخابات التي توطئها فوانين من داخل نفس المرجعية الدستورية، فإن عصب تساؤلكم يكمن في هذه المرجعية المحددة في الدستور نفسه. من حيث هو دستور يفتقد الشرعية الشعبية والشرعية الديمقراطية، إنه دستور معدل من أصل الدساتير السابقة بعدما فرضت حركة 20 فبراير استعادة المسألة الدستورية وطبيعة النظام إلى الواجهة. غير أن احتواء النظام لمطالب الحركة بعد مسلسل متواصل من قمع المسيرات والاعتقالات...تمكن من تمرير دستور معدل شكلياً يحافظ على الاستبداد في جوهره، تعوقه مقومات الدستور الديمقراطي الذي يضمن السيادة للشعب وهو مصدر كل السلط. إنه دستور مخزني ممنوح لا يوفر شروط الديمقراطية في مجموع مناحي الحياة.

أما على مستوى الاختصاصات التشريعية يبقى المهيم الأول على مجال التشريع هو السلطة التنفيذية. وأغلبية مشاريع القوانين مصدرها جهاز الحكومة ويكتفي البرلمان بالمصادقة والتمرير بدون تعديلات. غير أن الأدهى من ذلك، في القضايا الكبرى التي لها طابع استراتيجي، سيادي، أو ديني تعلق التوجهات الملكية إلى فوق المؤسسة التشريعية عبر القرارات الصادرة عن المجالس العليا مثل المجلس الوزاري، المجلس الأعلى للأمن... وتعتبر هذه التوجهات هي أساس كل السياسات العامة بينما مؤسسة البرلمان تكتفي بالمصادقة لاحقاً ومن دون جدال. كما أن الدستور نفسه محكوم بضرورة تفوق المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك على المجلس الحكومي وكل قرارات هذا الأخير يمكن أن تسقط ولو صادق عليها البرلمان إذا سقطت تحت حكم الفتو الذي يتمتع به المجلس الوزاري، وغير ذلك من الأمثلة كثير مما يعكس عدم ملاءمة ذات الدستور لشروط الديمقراطية في شموليتها.

اختصاصات تجعل في يد المؤسسة التشريعية إمكانيات تحقيق مجموعة من المطالب الشعبية، مثل الحد من الغلاء أو العفو العام. لكن الممارسة التشريعية للبرلمان في ولايته السابقة ظهرت المؤسسة التشريعية عاجزة عن ممارسة اختصاصات يشرعها لها الدستور. ما الأسباب المفسرة لهذه الممارسة

→ من ماي 1968 إلى خريف 2026:

احتجاجات تلاميذ فرنسا بين أزمة المدرسة، والحرية، والتضامن مع أطفال غزة

حدث الأسبوع

زيارة ملك إسبانيا بين الصمت الرسمي الرهيب والإدانة الصريحة لزيارة الاستعمارية

لعل أبرز حدث سياسي لهذا الأسبوع، هو زيارة الملك فيليب السادس لمدينة سبتة المغربية المحتلة من طرف إسبانيا .

حدث استغرابي بعيد واقع المدينتين (سبتة ومليلية، وباقي الجزر المغربية) إلى واجهة الأحداث على المستوى الشعبي اما المستوى الرسمي، فيبدو أن له حسابات أخرى لم يعلن عنها للعموم. ولإشارة ، سبق ملك إسبانيا خوان كارلوس أن زار سبتة ومليلية رسمياً يومي 5 و6 نوفمبر 2007، رفقة الملكة صوفيا، وهي أول زيارة رسمية لملك إسباني إلى المدينتين منذ اعتقاله العرش عام 1975.

وقد أحدثت زيارة 2007 في حينها أزمة مع المغرب واعتبر المغرب الزيارة مساساً بموقفه السيادي من سبتة ومليلية، اللتين يطالب باسترجاعهما. كما أصدر الديوان الملكي المغربي في 6 نوفمبر 2007 بلاغا شديدا للجهة، عقب الزيارة التي قام بها الملك الإسباني السابق خوان كارلوس الأول إلى مدينتي سبتة ومليلية المحتلتين، أعرب فيه عن الإدانة القوية والاستنكار الشديد لتلك الزيارة «غير المسبوقة».

زيارة اعتبرت «إساءة للمشاعر الوطنية المتجذرة والراسخة لدى جميع مكونات الشعب المغربي». ورفض ذات البلاغ المساومات بكل حزم وصرامة ، كما رفض، «إحكام الثوابت الوطنية المقدسة في مساومات سياسية داخلية إسبانية»، وحمل السلطات الإسبانية «مسؤولية المجازفة بمستقبل وتطور العلاقات بين البلدين، والإخلال الجسيم بروح ونص معاهدة حسن الجوار والمودة والتعاون، واصفا الزيارة بأنها» تحن لعهد مظلم مضى وانقضى».

كما تم مع استدعاء سفير المغرب بمadrid حينها السيد عمر عزيمان، «للتشاور لفترة غير محددة». وألوم، 19 سنة بعد ذلك، ها هو فيليب السادس يزور مدينة سبتة المحتلة متحديا بلاغ الديوان الملكي المغربي لعام 2007 أمام صمت سياسي رسمي رهيب .

أما حزب النهج الديمقراطي العمالي ، الذي يتهم من طرف الأوساط الرسمية، ومختلف دروعها الحزبية، والجموعية، والإعلامية... بمعاداة الوحدة الترابية، فقد أصدر بياناً استباقياً يدين عبره الزيارة المرتقبة لملك إسبانيا لسبتة المحتلة تحت عنوان : «لا سيادة وطنية حقيقية بدون تحرير سبتة ومليلية، والجزر المغربية المحتلة».

ويعتبر النهج الديمقراطي العمالي، هذه الخطوة «رسالة سياسية واضحة تعبر عن العقليّة الاستعمارية لإسبانيا، والرأية إلى تثبيت احتلال المدينتين واعتبارهما جزءاً من المجال الجغرافي الإسباني، وقطع الطريق أمام أي محاولة للمطالبة باسترجاعهما إلى الوطن الأم، وما يعنيه ذلك من استفزاز صارخ لمشاعر الشعب المغربي».

كما سبق للنهج الديمقراطي العمالي، أن أصدرنا بياناً بتاريخ 15 مارس 2023 ندد فيه بالمخطط الاستعماري الإسباني الهادف إلى إدماج سبتة ومليلية ضمن المجال الجغرافي والقانوني للاتحاد الأوروبي، وعبر عن رفضه القاطع لكافة الخطوات التي تدفع في اتجاه حسم ملف المدينتين لترسيخ دمجهما النهائي في التراب الإسباني ، والمنظومة القانونية الأوروبية، مشدداً على الهوية المغربية التاريخية والجغرافية للمدينتين.

خنيفرة 14 أكتوبر 2026

ولا يمكن ترجيح أحد هذه المسارات بصورة نهائية قبل متابعة التطورات ونتائج الحوار والإجراءات الحكومية الفعلية. إن الرهان الحقيقي ليس في تكرار ماي 1968 بحذافيره، بل في معرفة ما إذا كان جيل 2026 قادراً على ابتكار أشكال جديدة من المشاركة السياسية، تجمع بين قوة التعبئة الرقمية، والتنظيم الديمقراطي، والقدرة على التفاوض، والدفاع عن الحقوق دون المساس بحقوق الآخرين.

جيل جديد يسائل الجمهورية والعالم

تكشف احتجاجات تلاميذ فرنسا في خريف 2026 عن مفارقة عميقة في المجتمعات المعاصرة: فكلماً توسعت إمكانيات الاتصال والمعرفة، ازدادت قدرة الشباب على رؤية التناقضات بين الوعود الرسمية وواقعهم اليومي. إن التلميذ الذي يطالب بمدرسة أفضل لا يطالب بمقعد دراسي فحسب، بل يطالب بمستقبل يمكن الوثوق به. والذي يعترض على المعاملة الأمنية العنيفة يطرح سؤالاً عن حدود السلطة وضمانات المواطنة. والذي يرفع العلم الفلسطيني أو يرتدي الكوفية قد يعبر عن اقتناع بأن كرامة الإنسان لا ينبغي أن تتوقف عند الحدود الوطنية.

لكن هذه المطالب المتعددة لا تتحول إلى مشروع تاريخي مجرد اجتماعها في الشارع؛ إنها تحتاج إلى وعي نقدي، وتنظيم مسؤول، وبرنامج واضح، وقدرة على التمييز بين الاحتجاج المشروع والعنف الذي قد يقوض أهدافه.

ومن هنا، فإن المقارنة بين ماي 1968 وخريف 2026 ليست بحثاً عن نسخة جديدة من انتفاضة الماضي، بل محاولة لفهم كيف تتغير أشكال المقاومة الاجتماعية والسياسية بتغير الاقتصاد والتكنولوجيا وموازن القوى الدولية.

في 1968، كان السؤال المركزي يدور حول السلطة داخل الجامعة والمصنع والدولة والمجتمع الاستهلاكي. أما في 2026، فيضاف إليه سؤال آخر: كيف يستطيع جيل يعيش في عالم رقمي مترابط، تحكمه منافسة اقتصادية عالمية وتحولات تكنولوجية سريعة، أن يحمي حقوقه الاجتماعية والسياسية، وأن يجعل من المعرفة وسيلة للتحرر لا أداة جديدة للإقصاء؟

إن مستقبل هذه الحركة لن تحدده الشعارات وحدها، بل قدرتها على تحويل الاحتجاج إلى مكتسبات، والغضب إلى وعي، والتضامن إلى ممارسة إنسانية شاملة.

فالتاريخ لا يعيد نفسه بالصورة ذاتها، لكنه يعيد طرح الأسئلة الكبرى بأصوات جديدة. وبين ماي 1968 وخريف 2026، يظل السؤال قائماً: هل تستطيع الديمقراطيات الحديثة أن تصغي إلى شبابها قبل أن يتحول شعورهم بالتهميش إلى قطيعة مع مؤسساتها؟ كل التضامن مع حركة الاحتجاجية التلاميدية والطلابية الفرنسية.

التلاميذ يحملون الموقف نفسه، لكنه يكشف عن حضور القضية الفلسطينية في جزء من الفضاء الاحتجاجي، وعن قدرة هذه القضية على استنارة أسئلة تتعلق بالعدالة والكرامة وحقوق الأطفال. وفي عالم تتداخل فيه المعلومات والصور بسرعة، لم تعد الحدود الوطنية كافية لحصر اهتمامات الأجيال الجديدة. وقد يصبح الحدث الذي يقع في غزة أو في أي منطقة أخرى جزءاً من النقاش السياسي داخل المدرسة الفرنسية، تماماً كما يمكن للأزمات الاجتماعية داخل فرنسا أن تجد صدى لدى الشباب في دول أخرى.

لكن تحويل هذا الترابط إلى ثقافة حقوقية حقيقية يقتضي تجاوز التضامن الرمزي إلى الدفاع عن مبادئ قابلة للتطبيق على الجميع: الحق في التعليم، وحماية المدنيين، ورفض التمييز، وحرية التعبير، وضمان المحاكمة العادلة، واحترام كرامة الإنسان.

وعلى المستوى الدولي، ينبغي ألا تتحول حقوق الإنسان إلى أداة انتقائية تستخدم ضد الخصوم وتهمل حين يتعلق الأمر بالحلفاء أو المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. فالمصادقة الأخلاقية لأي دولة تقاس بمدى التزامها بالمبادئ نفسها في مختلف الظروف.

● ما الذي يمكن أن تنتج هذه الحركة؟

لا يمكن الحكم على مستقبل الحركة من خلال عدد المتظاهرين أو حجم التغطية الإعلامية وحدهما. فالتاريخ الفرنسي يقدم أمثلة على احتجاجات واسعة حققت بعض مطالبها، وأخرى تراجعت بفعل الانقسامات أو التعب أو غياب التنظيم المستمر.

لقد أثبتت حركة ماي 1968 أن الاحتجاج الطلابي يمكن أن يتحول إلى أزمة اجتماعية شاملة عندما يلتقي مع مطالب العمال والفئات الأخرى. لكنها أظهرت أيضاً أن اتساع الحركة لا يضمن بالضرورة تحقيق جميع أهدافها، ولا يعني أن النظام السياسي سيسقط أو يتغير جذرياً.

أما في 2026، فيمكن تصور ثلاثة مسارات رئيسية:

المسار الأول: الإصلاح والتفاوض. إذا استجابت الحكومة لمطالب التلاميذ بقرارات واضحة تتعلق بتوفير المدرسين وتحسين البنية التحتية والإنصات إلى الشباب، فقد تتحول الحركة إلى ضغط اجتماعي يحقق إصلاحات ملموسة.

المسار الثاني: اتساع الأزمة. إذا ظلت الوعود غامضة، واستمرت مشكلات التعليم، وتفاقمت المواجهات الأمنية، فقد تتسع الحركة لتشمل فئات اجتماعية ونقابية أخرى، وتتحول إلى تعبير أوسع عن عدم الثقة في السياسات الحكومية.

المسار الثالث: الاحتواء والانقسام. قد تؤدي أعمال العنف، والاستقطاب السياسي، والتباينات بين المشاركين إلى إضعاف الحركة، خصوصاً إذا أصبحت المطالب التعليمية نفسها غائبة عن النقاش العام.

النموذج الاجتماعي الذي يريده. غير أن الاحتجاجات التلاميدية لا تعني تلقائياً رفض الرأسمالية بوصفها نظاماً كاملاً، ولا تثبت وجود مشروع سياسي موحد لدى جميع المشاركين. فبعضهم قد يطالب بإصلاحات داخل النظام القائم، وبعضهم قد يتبنى نقداً جذرياً للسياسات الاقتصادية، فيما ينخرط آخرون أساساً للدفاع عن حقوقهم التعليمية أو للتعبير عن رفضهم للعنف الأمني.

ومن هنا تأتي ضرورة التحليل الموضوعي: لا ينبغي تحميل الحركة أكثر مما تملكه، لكن لا ينبغي أيضاً تجاهل الأسئلة الاجتماعية والسياسية التي تفتحها.

إذا كان تلاميذ 1968 قد اعتمدوا على التجمعات والمصققات والمنشورات والنقاشات داخل الجامعات والمصانع، فإن شباب 2026 يتحركون في بيئة إعلامية مختلفة.

فالهاتف الذكي أصبح أداة للتوثيق والنشر والتنسيق، وأصبحت صور المواجهات قادرة على التأثير في الرأي العام قبل أن تصدر البيانات الرسمية. كما أتاحت الشبكات الرقمية للشباب الاطلاع على قضايا دولية متنوعة، وتبادل الخبرات مع حركات اجتماعية في بلدان أخرى.

وقد أسهم انتشار مشاهد الاحتجاجات الفرنسية عبر الإنترنت في توسيع النقاش حول إصابات التلاميذ والتعامل الأمني معهم، الأمر الذي جعل حماية القاصرين وحق التظاهر موضوعين يتجاوزان النقاش المحلي.

لكن التكنولوجيا تحمل تناقضاتها أيضاً. فالسرعة التي تنشر بها المعلومات قد تساعد على كشف التجاوزات، وتدفع النقاش نحو الاستقطاب بدلاً من الفهم. كما أن القدرة على التعبئة عبر الإنترنت لا تعني بالضرورة امتلاك برنامج سياسي واضح أو قيادة ديمقراطية قادرة على التفاوض وتحقيق نتائج ملموسة.

لهذا، فإن التحدي أمام الحركة الجديدة ليس فقط الوصول إلى الشارع أو احتلال الفضاء الرقمي، بل بناء أدوات للتنظيم والحوار، وصناعة مطالب قابلة للتنفيذ، ومراقبة التزامات الحكومة، وضمان أن يبقى الشباب أصحاب القرار في الحركة التي يشاركون فيها.

إن التكنولوجيا تستطيع تسريع الاحتجاج، لكنها لا تستطيع وحدها ضمان استمراره أو نجاحه.

● من التضامن العابر للحدود إلى بناء ثقافة حقوقية مشتركة

من الدلالات المهمة لاحتجاجات 2026 أن بعض الشباب الفرنسيين لا يقتصرون اهتمامهم في المدرسة والعمل والمستقبل المهني، بل يربطون هذه المطالب بقضايا تتعلق بالحروب والتمييز والحقوق الأساسية.

وهذا التطور يستحق القراءة بعيداً عن المبالغة أو التوظيف السياسي. فظهور رموز التضامن مع غزة لا يعني أن جميع